

أكد خلال مجلس الوزراء على تغيير المظاهر.. الرئيس تبون يأمر:

# ترسيم فوري للمعلمين والأساتذة المتعاقدين

3

EL MASSA  
المسلة

يومية إخبارية وطنية

3 سنوات بعد انتخاب عبد المجيد تبون  
رئيسا للجمهورية

## ..وفاء وثورة على جميع الجبهات

«استقرار سياسي واجتماعي مدعوم بشعبية واسعة

«قرارات اجتماعية جريئة.. والمواطن على سلم الأولويات

«البناء المؤسساتي..  
شرعية تامة ولا مكان للمال الفاسد

«مشاريع وشراكات استراتيجية  
ودخول نوادي الكبار

«مؤشرات إيجابية ومكاسب  
اقتصادية بامتياز

«خطوات عملاقة في اتجاه أمن غذائي وتحول رقمي

«دبلوماسية استباقية وندية  
وتفوق في القضايا العادلة

«دولة الحق  
والقانون تتجسد

«إبهار دولي  
ووساطات ناجحة

«مكافحة  
الفساد  
.. سيف  
العدالة  
يوصل  
قطف  
الرؤوس

## المظاهرات ترجمت مدى احتضان الشعب الجزائري للثورة.. بوغالي:

### 11 ديسمبر 1960.. منبر هام في تاريخ الجزائر

احتضان الشعب الجزائري بمختلف شرائحه وعبر ربوع الوطن لهذه الثورة الشعبية التي مكنت من استرجاع السيادة الوطنية، وبعد أن شدد على ضرورة الحفاظ على أمانة الشهداء، أكد السيد بوغالي أن الجزائر، تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تمكنت من تحقيق انطلاقا جديدة على شأنها استرجاع مكانتها المرموقة على الساحة الدولية وذلك بفضل تضافر جهود كل المخلصين لهذا الوطن. للإشارة، استهلت هذه الوقفة بالاستماع إلى الشهد الوطني ورفع الراية الوطنية وثلاوة فاتحة الكتاب ترجما على أرواح الشهداء، وذلك بحضور أعضاء من الأسرة الثورية ونواب المجلس الشعبي الوطني وكذا والي ولاية الجزائر، رابحي عبد النور، والسلطات المحلية وجمع من المواطنين.

#### الخارجية تحيي ذكرها 62

### مظاهرات 11 ديسمبر أبانت قوة الثورة الجزائرية

الجزائرية، منذ الاستقلال في مساع الدفاع عن حقوق الشعوب المستضيفة والوقوف إلى جانب القضايا العادلة في جميع أنحاء العالم على غرار القضية الفلسطينية والصراع العربي الفلسطيني، مشيرا إلى أن الدبلوماسية الجزائرية اليوم تواصل على نفس النهج بذل الجهود من أجل الدفع بمسارات التعاون في محيطها المباشر والانخراط في جميع المبادرات الأممية الهادفة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار، في العالم في ظل ما يشهدهم توترات متزايدة واستقطاب متصاعد، وبذلك أصبحت الدبلوماسية الجزائرية، وبكود السيد عبدواي، محل ثقة، وجعلت من الجزائر مصدرا من وسائل في المحيط العربي والإفريقي وفي العالم، فمن المصالحة الفلسطينية إلى لم شمل العرب تأخذ اليوم الدبلوماسية الجزائرية على عاتقها تسقيق العمل الإفريقي خاصة في مجال ترقية السلم والأمن في إفريقيا في ظل ما تعانيه القارة من مشاكل بيئية تهدد كيانها الدول، ما يفرض، حسب المتحدث مضاعفة الجهود من أجل تسقيق العمل الإفريقي في المسارات الاستراتيجية خاصة توحيد صوت إفريقيا داخل مجلس الأمن للوصول إلى تنفيذ الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية.

أبرز رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، الغزى التاريخي والعمق الشعبي لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، مؤكدا أن الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ماضية في استرجاع مكانتها المرموقة.

٢٠٤

خلال وقفة ترحم نظمت بالمعلم التاريخي المخلد للثورة 62 لمظاهرات 11 ديسمبر بالمركز الثقافي لخضر رباح ببلدية محمد بلوزداد بالعاصمة، ذكر بوغالي بالسياق التاريخي لهذه المظاهرات التي شكلت منعرجا هاما في تاريخ الجزائر، بالنظر إلى الدفع القوي الذي منحه للمضيئة الجزائرية على المستوى الدولي. كما أبرز العمق الشعبي لهذه المظاهرات التي أعطت درسا تاريخيا للعدو، كونها ترجمت مدى

## أكد أن مظاهرات 11 ديسمبر أنهت وهم الجزائر فرنسية.. ربيقة:

### إطلاق المكتبة الرقمية التاريخية في الأيام القادمة

■ الجزائر متمسكة بالحصول على كل النسخ الرقمية للأرشيف من 1830 إلى 1962

■ الاهتمام بالذاكرة واجب وطني مقدس لصيانة الشخصية الوطنية وتحسين الأجيال

■ الرئيس تبون حريص على التعااطي بروح المسؤولية مع ملفات التاريخ والذاكرة

أكد وزير المجاهدين وذوي الحقوق، العيد ربيقة، أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 شكلت محطة حاسمة في تاريخ الكفاح المسلح للشعب الجزائري، وحطمت نهائيا وهم "الجزائر فرنسية" داخل وخارج التراب الوطني، كاشفا بأن الوزارة ستطلق في الأيام القادمة المكتبة الرقمية التاريخية لفهرسة مختلف الكتب والأعمال العلمية والمنشورات والمذكرات والأطروحات المتعلقة بتاريخ الجزائر.

مهدي . ب

بتحديد هوية وفات الجزائريين بالمتحف الوطني للتاريخ الطبيعي بباريس، عقب استرجاع 24 من مجامع أبطال المقاومة الشعبية في جويلية 2020، مؤكدا بالمناسبة عزم الدولة الجزائرية على "الحصول على كل النسخ الرقمية للأرشيف الجزائري لفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1962".

وشدد في هذا الإطار على أن "الاهتمام بالذاكرة وبكل ملفاتها ومواضيعها في هذا الطرف بالذات واجب وطني مقدس من أجل صيانة شخصيتنا الوطنية وتحسين الأجيال بالوعي التاريخي".

ولفت إلى أن أهم مؤشر يمكن الارتكاز عليه لإبراز عزم الدولة على المضي قدما في مسمى تخليد شخصيات الشهداء الأبرار وحماية الذاكرة الوطنية، هو تعليمات رئيس الجمهورية بتأسيس لجنة من المؤرخين لدراسة ملف الذاكرة، بعيدا عن العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا، وتأكيد على أهمية الاضطلاع بهذا الملف بأقصى درجات الجدية والمشاركة، كما أعرب الوزير عن يقينه بأن تصريحات رئيس الجمهورية كانت واضحة في هذا الشأن، خاصة عند تأكيد كافة تعاطي الجزائر مع ملفات التاريخ والذاكرة ينبغي أن يكون بروح المسؤولية التي تتطلبها المعالجة الموضوعية والنزيهة المسألة بهدف ربط الحاضر بالماضي واستشراف المستقبل عبر تواصل الأجيال ضمن المحددات الكبرى للهوية ومكونات الشخصية الوطنية.



الكتب والأعمال العلمية والمنشورات والمذكرات والأطروحات المتعلقة بتاريخ الجزائر وكذا الشهادات الحية التي يحوز عليها القطاع.

وزارة المجاهدين وذوي الحقوق تعمل منذ سنوات على "جمع الشهادات الحية من المجاهدين والمجاهدات أو من عايشوا الأحداث التاريخية ويمكنهم الإدلاء بمعلومات وحقائق قد تساهم في

إمالة اللثام عن بعض الجوانب التي بقيت في ظلي النسيان، وهو ما نجنا مؤخرا من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون "معالجة جميع المسائل المتعلقة بفتح واستعادة الأرشيف والممتلكات واسترجاع وفات شهداء المقاومة الشعبية ودراسة ملفي ضحايا التجارب النووية والمفقودين". وذكر في هذا السياق، بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة العلمية المشتركة الجزائرية - الفرنسية المكلفة

التاريخية، من خلال التقصي في مضامينها والتوصل إلى حقائق قد تكون في ذاكرة من صنعوا أو عايشوا الحدث".

وذكر ربيقة في هذا الصدد أن وزارة المجاهدين وذوي الحقوق تعمل منذ سنوات على "جمع الشهادات الحية من المجاهدين والمجاهدات أو من عايشوا الأحداث التاريخية ويمكنهم الإدلاء بمعلومات وحقائق قد تساهم في إمالة اللثام عن بعض الجوانب التي بقيت في ظلي النسيان، وهو ما نجنا مؤخرا من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون "معالجة جميع المسائل المتعلقة بفتح واستعادة الأرشيف والممتلكات واسترجاع وفات شهداء المقاومة الشعبية ودراسة ملفي ضحايا التجارب النووية والمفقودين". وذكر في هذا السياق، بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة العلمية المشتركة الجزائرية - الفرنسية المكلفة

قال ربيقة في حديث لوكالة الأنباء بمناسبة إحياء الذكرى 62 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، "إننا نقف عند واحدة من المحطات والملاحم البطولية التي أسست لتاريخنا المعاصر، والتي أشهر فيها الشعب الجزائري عزمه على تقرير مصيره وانتزاع سيادته وحريته مهما كان الثمن"، مشيرا إلى أن هذه المظاهرات "ستبقى حدثا مميزا في تاريخ الثورة ومعلما بارزا يجسد بحق بطولات شعبنا الأبي". وأوضح أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 "خرجت من رحم الشعب الجزائري" وأنه "من خلال إحياء هذه المناسبات التاريخية والأعياد الوطنية، نعمل على إبراز جوانب عدة من تاريخنا وفق مقاربات علمية تعتمد على وقائع تاريخية، كما نناقش إشكاليات أكاديمية لعديد المواضيع ذات الصلة بتاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني".

وجدد الوزير التأكيد على أن الإصدارات في هذا المجال جد معتبرة، من طبع وإعادة طبع وترجمة كتب ومذكرات لرموز تاريخية من قادة وشخصيات، إلى جانب أعمال المؤرخين والباحثين والصحفيين من دول شقيقة وصديقة عن تاريخ الجزائر. وأضاف أنه "لا يمكن الاستغناء عن الشهادات الحية في تدوين التاريخ الوطني، عن العمل على ضمان تعدد وسائل التسجيل السمعية والبصرية لتوسيع دائرة الاستخدام وتمكين الباحثين من الرولوج إلى الحقائق

#### الحكومة تقترح عن 3 قوانين منظمة لقطاع الإعلام

### استبعاد المال الفاسد من الاستثمار في الإعلام

انتاج وتصوير المضامين السمعية البصرية وبها عبر كافة الدعائم، إلى جانب إنشاء هيئة عمومية، تتولى حفظ وصيانة التراث السمعي البصري الوطني.

#### تبسيط إجراءات إنشاء نشرات

يضع مشروع قانون الصحافة المكتوبة والإلكترونية، القواعد الخاصة بتنظيمها وضبطها وقوانينها، وقد عمل على تبسيط الإجراءات الإدارية عند إنشاء النشرية الدورية أو الصحف الإلكترونية بإقرار نظام التصريح، بدل الاعتماد، تكريسا لأحكام المادة 54 من الدستور، بالإضافة إلى تحديد مهام سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية المنشأة بموجب القانون العضوي المتعلق بالإعلام.

#### منع الاستغلال السياسي والأيدولوجي للوسيلة الإعلامية

تضطلع مهام سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية، أساسا بضمان التعددية الإعلامية ومنع التأثير المالي والسياسي أو الأيدولوجي لنفص المالك والسر على ولوج المواطن بالمعلومة عبر كامل التراب الوطني وعلى جودة الرسائل الإعلامية، وفي حال الإخلال بأحكام هذا الميثاق، ستسلك سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية إخطار الجهات القضائية المختصة قصد التوقيف المؤقت أو التوقيف النهائي لنشاط النشرات الدورية والصحف الإلكترونية مع منحها إمكانية التدخل تلقائيا لإعذار المخالفين.

كما يولي المشروع تكريسا لمبدأ تعددية الآراء والفكر، إهتمامه لمنع تمركز النشرات الدورية والصحف الإلكترونية وذلك بتحديد عدد النشرات والصحف الإلكترونية المسموح امتلاكها أو مراقبتها من كل شخص طبيعي يتمتع بالجنسية الجزائرية أو معنوي خاضع للقانون الجزائري بشخصية واحدة وصحيفة إلكترونية واحدة، للإعلام العام.

وإنتاجها على أرض الوطن. وتمت التسوية القانونية، بواسطة دمج هذه القوات ضمن المشهد الإعلامي الوطني، من خلال توسيع نطاق خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها، إلى القوات ذات المضامين العامة، ومن بين التبدلات المهمة التي جاء بها هذا المشروع، توحيد إجراءات منح الرخص لتكون نفسها التي تمنح للقنوات السمعية البصرية "التقليدية" والقنوات السمعية البصرية عبر الإنترنت". كما تم إخضاع نشاط السمعي البصري، بما فيه الذي يتم عبر الإنترنت باعتباره لرخصة يمنحها الوزير المكلف بالاتصال مع ضرورة الالتزام بأحكام بقاير الشروط العامة والخاصة.

وكلفت السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري بالسهر على احترام بقاير الشروط والتصدي لأي انحراف، يعيق السير الحسن لنشاط السمعي البصري في مجمله، والحفاظ على مصالح كافة الجهات المعنية، كما تم تجديد التراخيص الخاصة بخدمة الاتصال السمعي البصري الموضوعاتية إلى خدمات الاتصال السمعي، مع الزامية حيازة أرشيف اجتماعي وطني خاص وإمكانية الترخيص بإنشاء خدمة اتصال سمعي بصري عامة وأخرى موضوعية، على أن لا تتجاوز المساهمة حدود 40٪ من الأرسال الاجتماعي في كل من الخمتين، ويفرض المشروع على الشطاة في خدمات الاتصال السمعي البصري الالتزام ببقاير الشروط العامة وبقاير الشروط الخاصة.

#### تعليق النشاط وسحب الرخص من

#### صلاحيات السلطات القضائية

بالإضافة لذلك تمنح النص الجديد للسلطات القضائية المختصة دون سواها، صلاحية تعليق وسحب رخص إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري. كما نخص المشروع كذلك على وضع إطار قانوني لممارسة نشاط

من خلال إجبارية التصريح بحيازة أرشيف وطني خالص وإثبات مصدر الأموال المستثمرة والأموال الضرورية لتسييرها، إما لدى الوزارة المكلفة بالاتصال أو لدى السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري، حسب نوعية النشاط.

في مجال السمعي البصري، تم تعديل القانون الأساسي لسلطة ضبط السمعي البصري، فبالإضافة للمهام المنوطة بها، تم توكلها بمسؤولية ضبط ومراقبة خدمات الاتصال البصري عبر الإنترنت، وضبط القانون العضوي لضبط نشاط السمعي البصري، وسحب حيث تم التصيص، على ضرورة وضع قانون أساسي يحدد شروط ممارسة المهنة والحقوق والواجبات المرتبطة بها.

كما جاء القانون العضوي بضمانات للصحفي في مجال تكريس حرية التعبير في إطار احترام الدستور والقوانين السارية المفعول، والتأكيد على حمايته من كل أشكال الإهانة أثناء أداء مهامه، قصد تمكينه من ممارستها بعيدا عن أي ضغط.

#### تكريس حق المواطن في إعلام موضوعي

قدمت الوزارة مشروع يحدد نشاط السمعي البصري، من خلال تعريف الهيئات التي تشغل في هذا المجال وتنظيمها وفقا لأنواعها ومختلف دعائمها، كما يضع القواعد الخاصة بتنظيمها وضبطها ورقاباتها.

وتقتز ممارسة النشاط السمعي البصري وفقت للمشروع بجملة من المبادئ أهمها "حق المواطن في تعدد تيارات الفكر والآراء وحماية كرامة الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، وكذا "حماية المصالح المعنوية والمادية للأفراد".

#### إدماج القوات التي تبث من الخارج ضمن المشهد الإعلامي الوطني

كما جاء المشروع لتسوية وضعية القوات المسعومة والمرثية الخاضعة للقانون الأجنبي التي تواجد مقرها الاجتماعي خارج التراب الوطني، وتبث إلى الجمهور الجزائري برامج يتم إعداها

أفجرت الحكومة عن ثلاثة مشاريع قوانين منظمة لقطاع الإعلام، يتعلق الأول بالقانون العضوي للإعلام والثاني بالقانون الضابط لنشاط السمعي البصري بينما يتعلق الثالث بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، وتهدف هذه النصوص إلى عصرية القطاع وتنظيمه مع تحديث أحكام الدستور المعزز لضمانات حرية التعبير، حيث جاء بتسهيلات في مجال إنشاء الصحف بترخيص فقط، بدل الاعتماد، كما منح المشرع للسلطات القضائية دون سواها صلاحية تعليق نشاط السمعي البصري وسحب الرخص، ومنع الاستغلال السياسي والأيدولوجي للوسيلة الإعلامية، مع استبعاد أصحاب المال الفاسد من الاستثمار في قطاع الإعلام.

شريعة عابد

بررت وزارة الاتصال، تعديل القانون العضوي الخاص بالإعلام، بال حاجة إلى تجسيد المبادئ الأساسية المنصوص عليها في دستور 2020، في ميدان الإعلام ووضع إطار تشريعي يعزز ضمانات حرية التعبير ويتجيب لتطلعات المواطن في مجال الإعلام.

#### استبدال رخصة الاعتماد بالتصريح

ضمن هذا السياق يشير مشروع القانون العضوي الجديد، الذي تجوز "المساء" على نسخة منه، إلى إرساء النظام التصريحي في مجال إنشاء النشرات الدورية (الصحف والمجلات)، بدل الاعتماد المعمول به حاليا، إلى جانب إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، التي تعتبر سلطة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري تكلف بضبط نشاطات الصحافة المكتوبة والإلكترونية.

#### استبعاد أصحاب المال الفاسد من الاستثمار في الإعلام

وتم استبعاد أصحاب المال الفاسد من الاستثمار في الإعلام،

## رئيس الجمهورية يستقبل وزير الخارجية التركي أقرة تثنى إسهامات الجزائر في تسوية الملف الليبي



أكد وزير الشؤون الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أمس، عزم بلاده على تعزيز التعاون الثنائي مع الجزائر إلى أرفع مستوياته، خاصة في الملفات ذات الصلة بتكريس السلم والاستقرار، مبرزا إسهامات الإيجابية التي حققتها الجزائر ضمن هذا المسعى.

وأوضح رئيس الدبلوماسية التركية في تصريح له عقب استقباله من قبل رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أنه تم خلال هذا اللقاء التطرق إلى القضايا الإقليمية من بينها الوضع في ليبيا، كما استمع إلى آراء الرئيس تبون بخصوص الملف الليبي، مبرزا إسهامات الجزائر في هذا المجال.

من جهة أخرى، أفاد وزير الخارجية التركي بأنه نقل إلى الرئيس تبون التحيات الجارة للرئيس رجب طيب أردوغان، كما قدم له أيضا تهانيه بنجاح الجزائر في استضافة القمة العربية مطلع نوفمبر الفارط.

كما تثنى في سياق ذي صلة الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل القضية الفلسطينية، مؤكدا بهذا الصدد أن تركيا "لديها توقع تام مع الجزائر بهذا الخصوص".

وأضاف صيف الجزائر أنه تم التطرق خلال اللقاء إلى الاجتماع الأول للجنة التخطيط والتعاون والشراكة الشاملة بين الجزائر وتركيا الذي انعقد أول مرة في حين أشار أوغلو إلى أن رئيس الجمهورية وجهه بالمناشئة الدعوة لتفكيره التركي للقيام بزيارة رسمية إلى الجزائر.

بذكر أن اللقاء جرى بمقر رئاسة الجمهورية بحضور وزير الشؤون الخارجية والجانبة الوطنية بالخارج ومطان لعمامرة ومدير ديوان رئاسة الجمهورية السيد عبد العزيز خلف.

الدورة الأولى للجنة التخطيط والتعاون الجزائرية - التركية

## لجنة صريحة لتقوية الشراكة الإستراتيجية

قصر، الوصول إلى الهدف المنشود بتحقيق 10 ملايين دولار من حجم التبادل التجاري بين البلدين.

يرى أوغلو أنه، بالنظر إلى أهمية قطاع الزراعة، تقدم الجزائر فرصا كبيرة في هذا القطاع الفلاحي، مضيفا في هذا الصدد: "إننا الآن في مرحلة حرجية جدا على المستوى العالمي فيما يتعلق بالأمم الغذائية، وعليه، فإن التعاون بين البلدين ليس مهما فقط لشعب الجزائر وتركيا وإنما للشعوب الأخرى أيضا".

وذكر الوزير، لدى تطرقه إلى الجانب الصناعي، أن عدد الشركات التركية في الجزائر تجاوز واحد الآن 1400، كما تجاوز إجمالي استثمارات تركيا في الجزائر خمسة ملايين دولار.

وأشار أوغلو، إلى أنه بالإضافة إلى أزمة الغذاء التي يعاني منها العالم، هناك أزمة الطاقة وهو المجال الذي تسعى كل من تركيا والجزائر لتعزيزه، مبرزا أن التعاون بين البلدين في هذا القطاع له أبعاد مختلفة، ويتم وفق توجيهات رئيس البلدين.

وأوضح أن الجانبين بحثا في مجال النقل البحري موضوع البناء المشترك للسفن، فضلا عن بحث إمكانية تقييم خطوط التعاون في هذا القطاع العسكري والدفاعية.

وأشار إلى أن الثقافة والتعليم يحيطان كذلك باهتمام خاص، وهما من المجالات التي تستدعي تعزيز التعاون بشأنها، لافتا في هذا السياق، أنه لتجسيد التعاون في هذا المجال، يتم العمل على فتح مراكز للثقافة والتعليم في كلا البلدين، كما أعرب عن أملة في أن يكون المركز الثقافي التركي جاهزا للعمل في 2023.

كما تطرق السيد تبون إلى الشؤون المتعلقة التي يعمل البلدان على تعزيز التعاون بشأنها، موضحا أنه سيتم تعيين القنصل التركي في وهران مع دخول العام الجديد.

من جهة أخرى، أبرز السيد أوغلو، أنه تطرق خلال اللقاء الثاني الذي جمعه بالسيد لعمامرة، إلى العديد من المواضيع الدولية، على رأسها القضية الفلسطينية كقضية مشتركة بين البلدين، مبرزا في هذا السياق، وجود توافق تام بين الجزائر وأقرة بشأنها، كما أكد أوغلو أن هناك تطابق في الرؤى في ما يتعلق بالاستقرار ووحدة الأراضي في ليبيا.

للإشارة، كانت أشغال الاجتماع الأول للجنة التخطيط والتعاون والشراكة الشاملة بين الجزائر وتركيا انطلقت، أول أمس، بحضور وزير الشؤون الخارجية والجانبة الوطنية بالخارج ونظيره التركي.

أكد وزير الشؤون الخارجية والجانبة الوطنية بالخارج، ومطان لعمامرة، أول أمس، أن الدورة الأولى للجنة التخطيط والتعاون والشراكة الشاملة بين الجزائر وتركيا، كانت "متميزة" و"وضعت لبنية صريحة في صرح هذه الشراكة الاستراتيجية المستدامة ومكاملة الجوانب".

في س. وقال لعمامرة، خلال ندوة صحفية، عقب اجتماع ضم مسؤولي جميع القطاعات، إن أرقام التبادلات الاقتصادية بين البلدين "تدل على أن الشراكة بين بلدينا مستقبل واعد"، وأن "التورية التي وصلنا إليها، والمطلوب تسريعها، هي علامة من العلامات التي يجب توظيفها للوصول إلى الأهداف الإستراتيجية بين بلدينا، سواء تعلق الأمر بالتجارة أو الاستثمار أو النقل أو التكنولوجيا أو التعاون في مختلف المجالات".

وأضاف أن الاجتماع، ركز على الأبعاد المتميز بين البناءات الخاضعة للبرامج الخاصة، بحالات إعادة الإسكان وحالات البناءات التي تشملها ضرورة التسوية، وفق قانون التعمير.

وخلال استعراضه لمشروع قانون ممارسة الحق النقابي، أبرز السيد عبد المجيد تبون أن هذا النص يهدف إلى تكريس الحق النقابي والحق في بناء الديمقراطية، وتنفادي الانحرافات والاختلالات في المجال المهني، لإصلاح هذه المنظومة، مشددا على ضرورة إصدار النصوص التطبيقية لهذا القانون في أقرب الآجال.

كما أمر السيد رئيس الجمهورية لدى استعراضه لمشروع قانون الوافدين من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب، بإصدار النصوص التنظيمية في أقرب وقت، إسهاما في تعزيز السكينة وحقوق وواجبات الفئات المهنية.

وتناول اجتماع مجلس الوزراء عرضا حول مدى تنفيذ التزامات رئيس الجمهورية لفائدة المعلمين والأساتذة، حيث أسدى أوامر وتعليمات الحكومة لتنفيذ قراراته بشأن هذه الفئة المهنية. كما أسدى السيد توجيهات عامة للحكومة، قبل اختتام الجلسة بمصادقة مجلس الوزراء على مراسيم تتضمن تعيينات وإنهاء مهام في وظائف عليا في الدولة.

أمر باستكمال مشروع قانون الأستاذ قبل 31 ديسمبر.. رئيس الجمهورية يأمر:

## الترسيم الفوري لكل المعلمين والأساتذة المتعاقدين

«العملية تمس 59987 معلم وأستاذ وتنتهي في نهاية فيفري

■ مطالبة وزير الصحة بعرض حال حول وضعية المستشفيات عبر الوطن

■ الرئيس يطالب بعرض شامل حول الصناعات الصيدلانية وخطة العمل المستقبلية

«إعداد مشروع قانون حول الغش والتزوير بكل أشكاله لأخلاق الحياة الاجتماعية

أمر رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أمس، بالترسيم الفوري لكل المعلمين والأساتذة المتعاقدين في قطاع التربية والبالغ عددهم 59987 معلم وأستاذ، على أن تنتهي العملية نهاية شهر فيفري القادم كقضى تقدير، في حين أكد على ضرورة إنهاء مشروع قانون الأستاذ قبل 31 ديسمبر الجاري.

خ-م



ورفع مستوى التكوين، وتعزيز مكانتهم الاجتماعية والمهنية، بعيدا عن كل استغلال حفاظا على قدسية هذه المهنة النبيلة.

كما أمر الرئيس تبون، الحكومة، بمواصلة التقييم والتقييم المستمرين لطبيعة المهام التي يؤديها المعلم كمرب وليس موظفا إداريا، كونه حاملا لرسالة ومكلفا بمهمة تكوين الأجيال.

وأولى رئيس الجمهورية، خلال الاجتماع، أهمية لقطاع الصحة، مطالبا وزير القطاع بإعداد عرض

جاءت قرارات رئيس الجمهورية هذه، خلال اجتماع مجلس الوزراء، حيث استمع إلى عرض حول مدى تنفيذ التزاماته لفائدة المعلمين والأساتذة، في سياق توجيهاته المتصبة على تغيير المفاهيم ونصوبيها والعمل على تجسيدها ميدانيا، كون ذلك يندرج في إطار "الوجه الحقيقي للجزائر الجديدة".

وإذ أكد الرئيس تبون، على أن "المبرة لم تكن أبدا في تغيير الأشخاص وحسب"، فقد حرص على توجيه المعلمين والأساتذة على أداء واجبه المهني

شدد خلال مجلس الوزراء على حماية أراضي الدولة.. الرئيس تبون:

## أقصى العقوبات على المتواطئين في تشويه البناء والتعمير

■ تشديد الحماية على أراضي الدولة والأراضي المسترجعة من عمليات الترحيل ■ مراجعة قانون التعمير للنضاء على مظاهر الفوضى جذريا ■ استحداث شرطة العمران وتشييلها في كل أحياء البلديات ■ الحق النقابي والحق في الإضراب ريكيزتان أساسيتان في بناء الديمقراطية

وحت السيد الرئيس الحكومة على التمييز بين البناءات الخاضعة للبرامج الخاصة، بحالات إعادة الإسكان وحالات البناءات التي تشملها ضرورة التسوية، وفق قانون التعمير.

وخلال استعراضه لمشروع قانون ممارسة الحق النقابي، أبرز السيد عبد المجيد تبون أن هذا النص يهدف إلى تكريس الحق النقابي والحق في بناء الديمقراطية، وتنفادي الانحرافات والاختلالات في المجال المهني، لإصلاح هذه المنظومة، مشددا على ضرورة إصدار النصوص التطبيقية لهذا القانون في أقرب الآجال.

كما أمر السيد رئيس الجمهورية لدى استعراضه لمشروع قانون الوافدين من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب، بإصدار النصوص التنظيمية في أقرب وقت، إسهاما في تعزيز السكينة وحقوق وواجبات الفئات المهنية.

وتناول اجتماع مجلس الوزراء عرضا حول مدى تنفيذ التزامات رئيس الجمهورية لفائدة المعلمين والأساتذة، حيث أسدى أوامر وتعليمات الحكومة لتنفيذ قراراته بشأن هذه الفئة المهنية. كما أسدى السيد توجيهات عامة للحكومة، قبل اختتام الجلسة بمصادقة مجلس الوزراء على مراسيم تتضمن تعيينات وإنهاء مهام في وظائف عليا في الدولة.



عمليات البناء والتشييد مستقبلا، خاضعة لتأطير قانوني ومضبوطة بصرامة، بالأخص في المدن.

في هذا الإطار أمر رئيس الجمهورية كلا من وزير الداخلية ووزير السكن والخصوص، على استحداث شرطة العمران، ضمن مشروع مراجعة قانون التعمير، لتعزيز حماية أراضي الدولة، وتمشييلها في كل أحياء بلديات الوطن، كما شدد على ضرورة أن تدرج ضمن مراجعة قانون التعمير، جانبا رديعا، يسلم أقصى العقوبات، على حالات التواطؤ ومن يثبت تقاعسه أو تساهله المسؤولون على كل المستويات، في استمرار تشويه البناء والتعمير.

لفائدة الأساتذة والمعلمين.

لدى استعراضه ملف حماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، أسدى الرئيس عبد المجيد تبون جملة من التوجيهات، التي شملت على وجه الخصوص، العمل على إثراء مشروع هذا القانون بمراجعة عدد من العوامل الضرورية، أهمها، تشديد الحماية على أراضي الدولة والأراضي المسترجعة في البلديات، لاسيما الأوعية العقارية التي تسترجع من عمليات الترحيل المختلفة وكذا دراسة مشاريع قوانين تخص حماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، ممارسة الحق النقابي، الوافدين من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب، بالإضافة إلى عرض في قطاع التربية حول مدى تنفيذ التزامات رئيس الجمهورية

وجه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمس، ترأسه، أمس، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون، أشغله بالاستماع لعرض الوزير الأول الذي تناول نشاطات الحكومة خلال الأسبوعين الأخيرين، قبل مباشرة جدول الأعمال التي تضمن النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب، بالإضافة إلى عرض في قطاع التربية حول مدى تنفيذ التزامات رئيس الجمهورية

محمد ب. استهل اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه، أمس، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون، أشغله بالاستماع لعرض الوزير الأول الذي تناول نشاطات الحكومة خلال الأسبوعين الأخيرين، قبل مباشرة جدول الأعمال التي تضمن النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب، بالإضافة إلى عرض في قطاع التربية حول مدى تنفيذ التزامات رئيس الجمهورية

## نؤه بقرارات الرئيس تبون لتحرير المبادرات الشبابية .. حمزاوي:

### الجزائر حققت طفرة في 3 سنوات

طالب فيه الجزائريون بإصلاح حقيقي، ووضعوا أقتهم في برنامج تضمن 54 تعهدا والتزاما حملت آمالا للجزائر، التي أصبحت مهابة دوليا متماسكة وقوية داخليا في ظل العدالة والديمقراطية وتكريس القانون والحريات.

3 سنوات تحت قيادة الرئيس الجمهورية عرفت، حسب المتحدث، "تجربة ديمقراطية وتنموية رائدة، أساسها الانتقال السياسي السلس والواعد الذي يحترم الإرادة الشعبية والمبادئ الدستورية وجبّأت البلاد منفرجا خطيرا"، مضيفا بقوله: "نحن نحيا هذه المحطة لنسترجع ماضينا القريب وما عاشته الجزائر من ظروف صعبة، واليوم تعيش الجزائر مرحلة جديدة وأردنا أن تكون لنا وفقة لنقول للمحسن أحسن وتقول أن المجتمع المدني صمام الأمان، وأن المجتمع المدني هو الذي يعيش في الميدان ويرافق المواطنين في حياتهم اليومية".

رضوان ق

أكد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، عبد الرحمان حمزاوي، أن الجزائر حققت، خلال 3 سنوات من حكم رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، طفرة اقتصادية مؤسّسة على تميّن القدرات الوطنية وتحرير المبادرات الإبداعية والطاقت الشبابية، مشيرا إلى أن هذه التجربة أصبحت نموذجا يحتذى به في شهادة الهيئات الدولية التي نوهت في تقاريرها بالنتائج الإيجابية للسياسة الحكيمة للجزائر، في ظل انخراط المجتمع المدني الذي يعد صمام الأمان لبناء الجزائر الجديدة.

حمزاوي، الذي أشرف أول أمس بهران، على اللقاء الجهوي للمجتمع المدني، أكد أن اللقاء يهدف إلى إبراز الإنجازات والمكتسبات المحققة في ظل الجزائر الجديدة ودور المجتمع المدني في تميمها وترقية الوعي المجتمعي، مضيفا بأن اللقاء يتزامن بالذكرى الثالثة لانتخاب الرئيس، عبد المجيد تبون، بعد حراك تاريخي،

## ناشد رئيس الجمهورية للتدخل قبل الفصل فيه

### تكتل نقابي يتحفظ على مشروع القانون الأساسي لقطاع التربية

غايات المدرسة كقطاع استثماري منتج، كما تكررت النقابات الموقّعة على البيان، بتعهدات وزير التربية الوطنية، عبد الحكيم بلعابد، خلال لقاءاته مع الشرك الاجتماعيين، بضمان حياة مكاسب أسلاك التدريس وعدم المساس بما تحقّق من إنجازات، مؤكدا وفاءه بتعليمات رئيس الجمهورية التي حث من خلالها بدعم والارتقاء بهيئة التدريس بما يمنح مكاسب جديدة تبعث فيهم الطمأنينة والاستقرار.

واعتبر التكتل، أن خريطة الطريق التي وضعها مسؤولو الوزارة ستقود القطاع إلى مستقبل مجهول، نظرا لتهميش الأستاذ وضرب الاستقرار المنشود للقطاع من خلال السعي بالمنهج للمساو بمكاسب والتضييق على مكانته، محذّرا من فرض سياسة الأمر الواقع التي سترهن القطاع وتدخله في فوضى تجاذبات عواقبها وخيمة.

وأكد التكتل النقابي، أن منخرطيه سيدافعون عن حقوقهم وحماية مكاسبهم المتمثلة في توحيد التصنيف للاستاذة في جميع الأطوار وتقليص الحجم الساعي للعمل، وإلصاف الأسلاك المضطّرة من اختلالات القانون الخاص 240/12 في التصنيف والترقية وتأمين الخبرة المهنية في الإدماع والترقية لجميع الأسلاك وتأمين الشهادات العلمية واعتمادها في الترقية والإدماع.

تعتزم نقابات التربية، التي أبدت رفضها لضموم مشروع القانون الأساسي الخاص باستخدامي القطاع، تصعيد موقفيها، ومناشدة رئيس الجمهورية بالتدخل لإنصاف الأستاذ المهني، لا سيما وأنه يولييه أهمية بالغة وأمر، في عيد المرات، بالارتقاء بمكانته المادية والعنوية.

إيمان بلعمري

أكد التكتل المشكل من النقابة الوطنية لأستاذة التعليم الثانوي والتقني والنقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين ومجلس أستاذة الثانويات الجزائرية، أن غايلنا غير مسبوق تعيشه الجماعة التربوية بعد نشر الوصاية، مسودة مشروع القانون الأساسي الخاص باستخدامي القطاع، دون تمكين النقابات من إثرائه ومناقشته وإبداء رأيها فيه بكل شفافية، كما وعدت بذلك قبل عرضه على اجتماع مجلس الحكومة.

وذكر التكتل، في بيان تحوز "المساء" على نسخة منه، أن اللجنة الإدارية التقنية التي كلفت بمراجعة القانون الأساسي رفعت مستقبل مشروع المدرسة الجزائرية من خلال التحولات التي تشهدها الولاية في أعقاب استفتاءها من برنامج تكميلي للتنمية يقدر بـ 100 مليار دينار..

ويرى الحزب، أن البرنامج التكميلي لتنمية المنطقة ينبغي أن يجد حاسما لدى المنتخبين المحليين حتى تحمي كافة نقاط الضعف بالمنطقة، تحرير الولاية من عزلتها التنموية وتخلفها الاقتصادي وأن يتبّعها الإطار المعيشي والاجتماعي لساكنتها.

## مع إمكانية مراجعتها في حال توفير وسائل العمل .. نقابة مفتشي العمل:

### مواصلة الرقابة والتفتيش بنظام 15 زيارة شهريا

#### ترقية مفتشي العمل بداية من جانفي القادم

أكدت النقابة الوطنية المستقلة لمفتشي العمل، مواصلة عمليات الرقابة والتفتيش بمعدل 15 زيارة شهريا، مع الاستعداد لرفعها إلى 25 خرجة ميدانية كل شهر متى توفرت وسائل تنفيذ ذلك.

#### أسماء متور

من بين المطالب التي تم رفعها أيضا، إصدار التنظيم الخاص بإجراءات وكيفية دفع غرامة الصلح المذكورة في المادة 155 من قانون 90-11، مع إنشاء صندوق مداخل تكميلي تدفع فيه جزء من هذه الغرامة لصالح مفتشي العمل. وقال ياسين زروقة، الأمين العام الوطني المكلف بالإعلام بالنقابة الوطنية المستقلة لمفتشي العمل، في اتصال مع "المساء"، أن كل المطالب مشروعة وموضوعية تستند من الاتفاقيات الدولية للعمل المصادق عليها، موضعا في نفس الوقت أن معالجة المطالب المرفوعة، سهلة التنفيذ بحكم أن العدد الإجمالي لمفتشي العمل لا يزال في حدود ألف مفتش، وأوضح زروقة، أن قيام مفتشي العمل بـ 25 زيارة شهريا، مهمة صعبة في ظل عدم توفر وسائل النقل، خاصة في المناطق النائية والبعيدة، وأضاف أنه يتعين مراجعة القانون الأساسي الخاص بسلك المفتشين، مع مراعاة التقسيم الولائي الجديد، الذي يطرح مشكلا حقيقيا فيما يخص المفتشيات الولائية، خاصة فيما يخص بالمحاضر التي تحول إلى العدالة.



المصلحة في تحقيق السلامة والأمن الصحي للعمال، والتقليل من الأمراض المهنية وحوادث العمل الخطيرة، حيث أحت في هذا الشأن، على تحسين ظروف عمل المفتشين وتوفير وسائل العمل اللازمة، وتمكينهم من الاستفادة من فروع لاقتناء سيارات واستعمالها في العمل الرقابي، مع الحرص على ترقية جميع مفتشي العمل الحائزين على شهادات عليا ضمن الرخصة الاستثنائية، تطبيقا للمادة 39 من المرسوم التنفيذي رقم 11-261، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين الممنعين لسلك مفتش العمل.

ذكرت النقابة، أن المفتشية تعمل على تحقيق عدة أهداف، للنهوض بقطاع التفتيش ورد الاعتبار لمكانة مفتش العمل المنصوص عليها في القانون الدولي للعمل، لتحقيق السلم والأمن الاجتماعيين. وأكدت وجوب تكريس مبدأ الحوار والمشاركة الاجتماعية بينها وبين الإدارة لبحث مختلف القضايا، وحماية مفتش العمل من القرارات التعسفية والضغط التي يتعرض لها بما يضمن له الحرية والاستقلالية في القيام بمهمته، مؤكدة الشروع في ترقية مفتشي العمل بداية شهر جانفي القادم. وتتمثل المجلس الوطني لنقابة مفتشي العمل، قرار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، القاضي بزيادة أجور قطاع الوظيفة العمومية، والذي من شأنه تحقيق توازن ومساواة اجتماعية، والقضاء على الفوارق الكبيرة بين القطاع الاقتصادي العمومي وقطاع الوظيفة العمومي.

وطالبت النقابة في هذا السياق، بمراجعة التعويضات الخاصة بالمنح العائلية، والقيام بعمليات رقابة وتفتيش بمعدل 15 زيارة

## "كبير" يعتبر المناخ الحالي موات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

### قانون الاستثمار الجديد أزال كل العراقيل القانونية

هيئات مثل المجلس الوطني للاستثمار، الذي كانت مهمته القانونية تشجيع الاستثمار، لكنه عمل على عرقلة في السابق، وبالنسبة لـ "كبير"، فإن التشريع الجديد وضع حدا لهذه المماثلة، والتعدي الأول الذي يواجهه هو التوازن بين التفتيشات الكبيرة في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لتحقيق ذلك، دعا النادى إلى توفير معلومات منتظمة عن دخول الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، لتأكيد جاذبية الاقتصاد الوطني وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الصغيرة والمتوسطة، وليس فقط الشركات الكبيرة. كما اعتبر أنه من المفيد إعداد دليل إجراءات رسمي ومعتمد، كمساهمة في

المشاريع الاستثمارية، وأصبح حاليا هيئة متابعة وتقييم إستراتيجية الاستثمار الوطنية، معتبرا أن تولي هذه المهمة ذات التوجه الإستراتيجي أمر بالغ الأهمية. واعتبر النادى، الذي يعد مؤسسة فكرية حول الشركات والسياسة الاقتصادية، أنه من الضروري تطبيق الإجراءات التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد، من أجل تحقيق الأهداف المستهدفة من طرف السلطات العمومية في جلب أكبر عدد من الاستثمارات.

من أهم العراقيل التي تحدث عنها النادى، والتي يسمح القانون الجديد بالقضاء عليها، الحد من "أدلة" الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعرقلة أسباب بيروقراطية بحثة من طرف

## مع تسجيل القضايا ودفع المصاريف القضائية إلكترونيا

### الشروع في التقاضي الإلكتروني قبل نهاية السنة

في الجلسات وسماع الشهود وغيرها من الإجراءات التي سيصبح من الممكن إجراؤها عن بعد.

كما أبرز علي صالح أن هذه الإجراءات ستساهم من التقليل من الازدحام في المحاكم والجهات القضائية، وستجنب المحامين غناء النقل واستسقاء القضاء في العمل الإداري الذي يأخذ منه الكثير من الوقت لتصبح جهوده منصبة مستقبلا في العناية بملفاته وأحكامه.

وزارة العدل الرامي إلى تحديث جهاز العدالة عبر مراحل التقاضي، مبرزا أن الثلاثي الأول من سنة 2023، سيشهد الانتقال إلى مرحلة تسجيل القضايا ودفع المصاريف القضائية إلكترونيا، ثم الانتقال إلى المرحلة الثالثة المتمثلة في تبادل الملفات عبر أمانات الضبط إلكترونيا، وستعم عملية التقاضي الإلكتروني في نهاية العام المقبل، سواء ما تعلق بإجراءات المحاكمة والخصومة أو إجراءات التحقيقات والخبرات والحضور

كشف مدير الشؤون المدنية بوزارة العدل أحمد علي صالح عن الشروع في إجراءات التقاضي الإلكتروني قبل نهاية السنة الجارية، موضعا في تصريح على هامش أشغال اليوم الدراسي حول التقاضي الإلكتروني المنظم بمقر نادي المحامين بسطيف، أن الإجراء سيشرع فيه بصفة رسمية خلال الأيام القليلة القادمة على مستوى بعض المجالس القضائية على أن يعمم تدريجيا، وأشار المتحدث إلى أن تجسيد هذا الهدف يندرج في إطار برنامج

وذكر رئيس المجلس القيايدي، الصافي لسمراي، أن رئيس الجمهورية بّين، من خلال قراراته الأخيرة، أنه سيعضي في الزة نقاط الضعف والتخلف التنموي، وأن الحكومة قد هيأت الظروف والإمكانات المالية اللازمة للاقلاع التنموي والتغيير المنشود، في إطار تحقيق الالتزام 35 للسيد رئيس الجمهورية المتعلق بالقضاء على الفوارق التنموية والتركيز على المناطق الفقيرة والمهمشة كأولوية.

ش. عابد

كشف التجمع الوطني الديمقراطي، عن وضعه لخطة سنوية تهدف إلى تنشيط الحياة السياسية لتفعيل أداء المنتخبين المحليين ونواب البرلمان في الولايات، حيث كلف رئيس مجموعته البرلمانية، محمد طويو، بمتابعة انشغالات سكان تيسمسيلت على مستوى البرلمان، وتحولها إلى أجهزة الحكومة ودوايرها الوزارية باستغلال الصلاحيات الوطنية الممنوحة للنائب.

تأتي هذه الخطوة، حسب بيان الحزب الذي تحوز "المساء"، على نسخة منه، بعد أن أوفد الأمين العام



رئيس الجمهورية نجح خلال 3 سنوات في رسم أولوياتها

# الدبلوماسية الجزائرية.. استباقية وتفوق في القضايا العادلة

بمرور ثلاث سنوات على انتخابه رئيسا للبلاد، نجح رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في رسم أولويات الدبلوماسية الجزائرية في سياق استعادة دورها الإقليمي كقوة اقترحت في النزاعات الإقليمية والدولية، من خلال الإعلان عن وفاته لنهج ومواقف الأبناء الأولين في مجال السياسة الخارجية التي ولدت من رحم ثورة التحرير الكبرى.

## ملكية خ

مسير شعوبنا يملئ ضرورة تعزيز هذا التوجه التغيي... يأتي ذلك في الوقت الذي اتسمت فيه علاقات نظام المخزن بالدعائية واقتحام الأزمات مع الجزائر منذ الاستقلال، وصل به الأمر إلى جلب الكيان الصهيوني إلى منطقة المغرب العربي لتعزيز موقفه التفاوضي بشأن النزاع في الصحراء الغربية. وفيما صار الكيان يربط على حدود الجزائر، التي تحولت فجأة من دولة مانعة إلى دولة مواجهة مع هذا الكيان الغاشم. بالموازاة مع ذلك، رفع نظام المخزن درجة التصعيد السياسي ضد الجزائر وصدرت تصريحات لسفيره لدى الأمم المتحدة تدعي فيها على سيادة الجزائر، وعندها، تحركت الجزائر عبر القنوات الدبلوماسية المتعادية لطلب توضيحات من الرباط، غير أن النظام المغربي التزم الصمت.

وعرفت هذه الاستفزازات جرعة إضافية بمناسبة زيارة وزير الخارجية الكيان الصهيوني للرباط، حيث أطلق خلالها، وإيمان وتحريض من نظيره في نظام المخزن، تصريحات باطلية، هاجم فيها ما وصفه بـ "دور الجزائر في المنطقة" و"تقاربها الكبير مع إيران" وكذا المسعى الجزائري، بالتعاون مع عدد من الدول الإفريقية والعربية، لمنع ترسيم مشروع قرار يقضي بمنح الكيان الإسرائيلي "صفة مراقب" داخل الاتحاد الإفريقي.

وفي سياق ذي صلة بهذه المناورات الخفية، أفضت التحقيقات الجارية في الجزائر عن وجود تعاون لظلم المخزن مع حركتين منصفين إرهابيتين، ويتعلق الأمر بحركة "الملك" وحركة "رشاد"، إذ أفادت التقارير الأمنية الميدانية، بأن المخزن تحول، بالفعل، إلى قاعدة خلفية لأنصار الحركتين الإرهابيتين اللتين ثبت تورطهما في هرايق الغايات التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الماضية.

وردا على هذه المواقف العدائية والمناورة مع حملات إعلامية مسعورة في المغرب ضد مؤسسات الدولة، صارت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات رسمية واستباقية دفاعا عن النفس وجاءت بصفة تدريجية لحماية أمنها القومي وشملت قطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام المخزن، مع خض الشراكة الاقتصادية مع نظام المخزن بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية الخاصة بتزويد السوق الإسبانية بالبازا غير أنبوب المغرب العربي" والذي يمر عبر التراب المغربي. فضلا عن دورها في الوساطة الدولية، فإن السياسة الجديدة التي اعتمدها الدبلوماسية الجزائرية تتماشى مع الأولويات التي حددها خطة عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الذي قرر استحداث سبعة مناصب لمبعوثين خاصين من أجل قيادة العمل الدولي للجزائر وتنشيطه في سبعة مجالات رئيسية، تعكس مصالحها وأولوياتها. وتتعلق مناصب المبعوثين بعديد الملفات الدولية التي تخص: قضية الصحراء الغربية ودول المغرب العربي، وقضايا الأمن الدولي والقضايا الإفريقية خصوصا المسائل الجيوستراتيجية في منطقة الساحل والصحراء إضافة إلى رئاسة لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة.

في مالي المنبثق عن مسار الجزائر. كما تم تعيين مبعوث خاص مكلف بالجالية الوطنية المقيمة في الخارج ومبعوث خاص مكلف بالدبلوماسية الاقتصادية وآخر مكلف بالدول العربية، وأخيرا مبعوث خاص مكلف بالشركات الدولية الكبرى. ويأتي ذلك في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر لتفعيل علاقاتها الدبلوماسية لصالح تعزيز مصالحها الاقتصادية، حيث أعلن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في شهر جويلية الماضي، اهتمام الجزائر للانضمام إلى مجموعة "بريكس" بالنظر لكونها قوة اقتصادية وسياسية، معتبرا أن الالتحاق بهذه المجموعة سيبدد الجزائر عن تجاذب القطبين. وأعلنت الجزائر، منذ شهر، عن تقديم طلب رسمي للانضمام إلى المنظمة التي تضم روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا، وقد رحبت روسيا والصين بانضمامها إلى هذا الكتل الاقتصادي الهام.

يؤشس لمرحلة جديدة ويفتح باب إصلاح الجامعة العربية الذي تسعى إليه الجزائر بقوة، كما ستسعى الجزائر إلى استغلال فترة قيادتها للقمّة العربية للقيام بعملية إصلاح حقيقي وشامل لمؤسسات العمل العربي المشترك. ولأنها قمة عقدت في كبرى اندلاع الثورة الجزائرية التي قدمت أكثر من مليون ونصف مليون شهيد من أجل الاستقلال ونيل الحرية، فقد تمنى كثيرون أن يشكّل ذلك حافزا إضافيا يذكر القادة العرب بالمخزون النضالي الهائل للشعب العربي، وبقدرة الأمة العربية على مواجهة أعتى التحديات حين تتسلح بالزيمة وبلادة الثورة.

كما أن قمة "لم الشمل" عقدت في وقت يتيمها فيه النظام الدولي الحالي، الذي مازال يتسم بالهزيمة الأمريكية المفردة عليه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، للدخول في مرحلة جديدة يرجح أن تسفر عن تغيير كبير في بنيتها وعن إعادة تشكيل منظومة القيم السائدة فيه. فقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات التي تثار في الدول المحيطة بها، معتمدة في ذلك على مجموعة أسس ومبادئ تمثل أهمها في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والاحتكام بين دول الجوار خصوصا وحل النزاعات بطرق سلمية، وكذا دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتخليصها من سيطرة الاستعمار، وفي هذا الخصوص، شهدت الجزائر مواقف عديدة طبقت فيها هذه المبادئ وحافظت فيها على مواقفها الداعية للحلول السلمية، حيث بقيت ثابتة في القضايا التي ساهمت في حلها أو كان لها موقف منها، على غرار الأزمات التي عصفت ببعض الدول الإفريقية أو دول الجوار، وبخصوص الصحراء الغربية، لا تزال الجزائر تقض دائما السبل السلمية لتسوية النزاع القائم بين المغرب وجهة البوليزاريو، عبر تنظيم استفتاء لتقرير المصير للشعب الصحراوي، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في ظل تصعيد عدواني غير مسبوق يقوم به نظام المخزن بين الفينة والأخرى، بهدف الانتقام على مبدأ تقرير المصير بالقوة العسكرية والاستقاء بالخارج.

## لا للزعنة التوسعية والاحتلال غير الشرعي لأراضي الغير

حرص وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، رمضان لمعامرة، على تأكيد الموقف الشايت لرئيس الجمهورية حيال هذا الملف بالقول: "الجزائر لن تقبل أبدا النزعة

الدول العربية، وتعد قمة الجزائر أول قمة عربية تعقد بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، ولم يكن غريبا في سياق هذا، أن تعقد تحت شعار "لم الشمل"، فهي الدولة التي تتمتع بثقل حضاري وتاريخي وثوري وتحمل هموم أممتها. وقد تم مناقشة الكثير من الملفات الرئيسية خلال هذه القمة، كالقضية الفلسطينية وأزمة المناخ، الإرهاب والأمن الغذائي والطاقة والتضامن العربي في مواجهة الأزمة الاقتصادية، فضلا عن الأزمات في سوريا واليمن وليبيا.

وانطلاقا من موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية العادلة، جاءت مبادرة رئيس الجمهورية بجمع كلاً من رئيس دولة فلسطين، محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية، إسماعيل هنية في لقاء تاريخي بعد فتر دامت لسنوات وذلك في الخامس من جويلية الماضي، على هامش مشاركتهم في الاحتفالات المخلدة للذكرى 60 لاستقلال الجزائر. وأفضت هذه الجهود إلى توقيع الفصائل الفلسطينية المجتمعمة برعاية الجزائر، بالأحرف الأولى على وثيقة "إعلان الجزائر"، حيث تلزم تلك الفصائل، المتناحرة منذ 15 عاما بموجب هذه الوثيقة، بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون عام لوضع حد للاشتباك الذي يمزق صفوفها. يأتي ذلك بعد أشهر من قيادة الجزائر لحملة إقليمية لطرد الاحتلال الإسرائيلي من عضوية الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، التي كان قد حاز عليها بقرار إداري منفرد أصدره مفوض الاتحاد موسى الفقي.

واللافت للنظر أن قمة الجزائر تميزت بكونها أول قمة رسمية بعيدا عن الأوراق وهو ما

فقد حافظت الدبلوماسية الجزائرية على مواقفها الثابتة حيال القضايا العادلة في العالم، منها حق الشعوب التي ما تزال تترج تحت نير الاستعمار وحققها في تقرير المصير مثلما هو الحال بالنسبة للشعبين الفلسطيني والصحراوي وفق سياسة الالتزام التي تنسج بها مواقفها، من خلال اتجاها مقاربات سلمية في حل الأزمات ودعم الجهود والمبادرات الرامية لإحلال الأمن والسلم في المنطقة.

تعد العودة اللافتة للدبلوماسية الجزائرية كجزء من مخرجات إعادة ترتيب السلطة السياسية في الجزائر للبيت الداخلي، وانتقال السلطة بعد الحراك الشعبي وانتخاب الرئيس تبون في ديسمبر 2019، إذ من المتعارف عليه في أدبيات العلاقات الدولية، أن السياسة الخارجية مرتبطة بشكل جوهري بالرجل الأول في الدولة ومؤسساتها التنفيذية عموما. لذلك، فإن غياب رئيس الجمهورية في السنوات السابقة عن المشهد السياسي انعكس بشكل واضح على الدبلوماسية الجزائرية، إلا أن عودة مؤسسة الرئاسة مكن من تفعيل السياسة الخارجية على المستوى الدولي.

ويرى مراقبون، أن الحركية للدبلوماسية الجزائرية تعد استجابة حتمية فرضتها التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التي اعتمدها البلاد، في ظل الأوضاع الأمنية المتوترة في المحيط الإقليمي، فضلا عن التحديات السياسية والاقتصادية التي أفرزتها المتغيرات الدولية. فقد عادت الدبلوماسية الجزائرية إلى الواجهة من جديد للعب دور الوساطة ولأسيما في عام 2021 من خلال إعادة انشائها على المستويين الإفريقي والعربي، وتعزيز دورها في المساهمة في حل الأزمات، لاسيما في ليبيا ومالي. فيخصوص الملف الليبي، جذبت الدبلوماسية الجزائرية، مرارا، موقفها المؤيد لتسوية السياسية للأزمة في هذا البلد الجار، من خلال الحوار الليبي-الليبسي ورفضه أي تدخل أجنبي، في حين لعبت في مالي دورا رائدا في الوساطة الدولية، حيث لم تتوقف أبدا عن الدعوة إلى تسريع تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، بهدف تحقيق الاستقرار المستدام في البلاد، أما فيما يتعلق بالأزمة في اليمن، فقد دعت الجزائر إلى الحوار بين الأطراف اليمنية، مع التذكير بمبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الأجنبي في النزاعات الداخلية.

## نجح القمة العربية تذكير بالمخزون النضالي الكبير للجزائر

كما نجحت الدبلوماسية الجزائرية في عقد القمة العربية في ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية، ليكون ذلك حافزا إضافيا يذكر القادة العرب بالمخزون النضالي الهائل للجزائر، ويكفي أن هذه القمة عقدت بعد نحو ثلاث سنوات من الغياب بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية وكذلك ظروف

جائحة كورونا" التي ضربت البشرية كلها. وتعتبر قمة الجزائر من أكثر القمم العربية نجاحا وحضورا وتنسيقا وترتيا، غير أن هذا النجاح لم يكن سهلا بالنظر للعراقيل التي أريد لها أن تكون في الطريق، باعتبارات باتت معهودة في العلاقات بين الأطراف العربية. وإذا لم تتخلف أي دولة عربية عن المشاركة في قمة الجزائر، فإن درجة التمثيل اختلفت من دولة إلى أخرى، ومثل هذه الاعتبارات تبرز حاضرة دوما في مثل هذه المواقف والاستحقاقات، حيث تحكم فيها بعض الظروف التي تخص



التوسعية وإرهاب الدولة والاحتلال غير الشرعي لأراضي الغير... لاسيما في منطقتنا وفي جوارنا المباشر"، مضيفا في هذا الصدد: "وقد وجب التذكير بهذه المواقف الشايتة للجزائر في وقت تشهد فيه، وبكل أسف، تدمير المغرب العربي مع أن

## الوقاية من الفساد ومكافحته

# تعزيز المنظومة القانونية ورفع التجريم عن التسيير

شكلت مكافحة الفساد العنوان البارز في برنامج الرئيس عبد المجيد تبون، فتم وضع مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، التي أدرجت إنشاء وكالة بتسيير الممتلكات المسترجعة والمصادرة من طرف العدالة بالإضافة إلى تعديل عدة أطر قانونية لاسيما قانون الإجراءات الجزائية، بغرض رفع التجريم عن التسيير وتأطير التحقيقات التي تمس المستيرين قصد تحرير المبادرات.

شريعة عابد



العدل مشروع قانون متعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته، وجاءت بمشروع يحمل شروطا صارمة للرقابة على النشاط المالي ليسد كل منافذ عمليات التبييض المالي وتمويل المشهود للإرهاب بشكل مستمر، بما فيها الجمعيات. كما وضع النص برامج وتدابير تطبيقية تعتمد على النهج القائم على المخاطر، مع توفير الحماية الكاملة للمبلغين من أي متابعات تكشف السر البنكي أو

المهني، كما سطر المشروع ضوابط دقيقة في مجال التعاون الدولي قائمة على المعاملة بالمثل، فضلا عن تشديد العقوبات على المتورطين بجرائم منصوص عليها في قانون العقوبات، إلى جانب الحق في مصادرة الأموال الناتجة عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب حتى في حالة غياب حكم بالإدانة. ومن شأن النص تحسين سمعة الجزائر واستثمارية سيما في ظل المزاي التي

وتنفذا لمسمى رئيس الجمهورية لاسترداد الأموال الساتجة عن الفساد، تم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية القاضية بمصادرة الأموال والأموال المختلطة، مع ضمان مواصلة نشاط الأشخاص المعنويين للمحافظة على أداة الإنتاج ومناصب الشغل. كما تم في هذا الإطار، تنفيذ للاتفاقيات والآليات الدولية، إطلاق إنابات قضائية جديدة لتحديد وحجز ومصادرة الأموال المهربة إلى الخارج، وكذا تشكيل لجنة خبراء مكلفة بتسيير ملف استرداد هذه الأموال بالتنسيق مع الممثلات الدبلوماسية، وقد تم في هذا الإطار، إطلاق 219 إنابة قضائية، نفذت منها 156 تجري معالجتها من قبل السلطات القضائية.

وتسمى الجزائر الجديدة بقيادة الرئيس تبون، لمحو شبهة الفساد، من خلال تكيف منظومتها القانونية وتوصيات مجموعة العمل المالي الدولية GAF، حيث أعدت وزارة

## مواكبة للإصلاحات الاقتصادية

## تكييف مواد القانون التجاري

قامت وزارة العدل كذلك، بتعديل القانون التجاري، قصد تكيف مواد مع الإصلاحات الاقتصادية، تشجيعا للشركات وتنويع وسائل استحداث الثروة، التي تستدعيها عملية تطوير التجارة.

وتضمن النص تبسيط إجراءات إنشاء الشركات التجارية في خطوة لتمكين الشباب حاملي المشاريع من تأسيس شركاتهم الخاصة وإشراكهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ويمكن القانون التجاري الجديد من تأسيس شركات تجارية بصيغة "شركة المساهمة البسيطة"، في إطار ترقية المؤسسات الناشئة وإعطاء دفع جديد للمؤسسات الناشئة ورفع العوائق التي تواجه عملية تمويلها وتكييف تنظيمها وسيرها. كما ضبط القانون الجديد، صلاحيات الجمعية العامة العادية والاستثنائية لشركات المساهمة الخاصة بزيادة رأسمالها وتخفيض رأس المال والإدماع والانفصال وحل الشركة وتحويلها إلى شكل آخر وتعيين محافظي الحسابات السنوية والأرباح.

ش.ع

## الرقمنة تسهيلات للخدمة وتعزيزا للتعاون



في إطار مواصلة إصلاح العدالة وعصرنتها، ينتظر الإفراج عن مشروع قانون الأساسي للقضاء، ومراجعة القانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة وإنشاء 6 محاكم إدارية للاستئناف، وكذا محاكم تجارية متخصصة، بالإضافة إلى مراجعة قانون الإجراءات المدنية والإدارية بهدف تبسيط إجراءات الطعن أمام المحكمة العليا.

كما تهدف رقمنة قطاع العدالة إلى تسهيل خدمة المواطن من خلال إتاحة عدة خدمات قضائية عن بعد وتعزيز التعاون القضائي، عبر استخدام التكنولوجيات الحديثة في التسيير القضائي والإداري، وتكثف الانتقال الآمن للمعلومات بصفة آنية نظرا لحساسية وسرية المعطيات القضائية وخصوصيتها، وهذا عبر مقرر الإعلام الآلي بالقلمية.

وقد استحدثت عدة أنظمة آلية، منها على سبيل المثال نظام تسيير الملف القضائي SGDI، الذي شكل نقلة نوعية في قطاع العدالة وسمح بالانتقال من التسيير اليدوي للملفات القضائية إلى التسيير والمتابعة الآلية لها، بدءا من تسجيل القضية إلى غاية البت النهائي فيها عبر مختلف درجات التقاضي.

ش.ع

## الخبير الدستوري وعضو مجلس الأمة أوسيلة محمد رضا "المساءلة":

# توكيل التحكيم للمحكمة الدستورية ميزة نادرة في النظام شبه الرئاسي

## • الالتزام بتزويد البرلمان بالوثائق ودسترة البعثات الاستعلامية

بالمجلس الأعلى للقضاء الجديد في تركيبته ومهامه، حيث "أوكل" رئيس الجمهورية لـ "قاضي"، بأن يترأس المجلس الأعلى للقضاء مثلا في الرئيس الأول للمحكمة العليا وليس "وزير العدل"، ممثل للسلطة التنفيذية، مثلما كان عليه الأمر في السابق، وفي هذا الكثير من الضمانات لاستقلالية القضاء والقاضي، دائما في إطار تعزيزها من مجال حق السلطة القضائية، نص الدستور على حق البقاء للقاضي في منصبه، لما لا يطلب تحويله من مجلس إلى آخر، وهذا ضمان في استقلالية القضاء والقاضي وحتى في مواجهة السلطات الأخرى، أما في مجال الرقابة البرلمانية، فأشار المصدر، إلى أن الدستور نص لأول مرة على البعثات الاستعلامية التي كان معمول بها في السابق ولكن لم تكن مدسرة ولا مقننة، بإستثناء تعيينها عنها فقط في إطار النظام الداخلي للفرق، مشيرا إلى تبني هذا الحق الجديد في مشروع القانون العضوي الناظم للعلاقات الوظيفية بين غرقتي البرلمان والحكومة.

كما تمت دسترة حق أعضاء البرلمان في الحصول على المعلومة التي يطلبونها من المؤسسات والهيئات، وهو أمر لم يكن معمول به منصوص عليه سابقا، معتبرا ذلك نوع من الالتزام بمعنوي يفرض على الجهات المعنية بتزويد منتخبي الشعب بالوثائق التي يطلبونها في إطار مهامهم الرقابية. وبالنسبة لحق المعارضة و حتى وإن كان منصوص عليها قبل التعديل الدستوري الأخير، غير أن الأمر المستجد الآن، حسب أوسيلة، هو تمكينها دستوريا، من المشاركة في جدول الأعمال لدى الغرقتين و في هذا مكسب كبير لها.

هنا تدخل المحكمة الدستورية لتحكيم، وهو ما اعتبره المتحدث، مكسبا ديمقراطيا في النظام شبه رئاسي الذي تتبعه الجزائر، في الوقت الذي يتدخل فيه رئيس الجمهورية في أنظمة حكم مشابهة (نظام شبه رئاسي) لتحكيم مثلما هو الأمر لفرنسا مثلا. وأضاف عضو مجلس الأمة، في حديث جمعه بـ "المساءلة"، أنه عادة ما تولى مهمة التحكيم في النظام شبه رئاسي إلى رئيس الجمهورية، ما يجعل منه الحكم والخم، في وقت واحد، وقد يميل إلى السلطة التنفيذية التي يرأسها.

إلى جانب ذلك، عرفت المحكمة الدستورية من حق المواطن في الدفع بعدم الدستورية على مستوى المحكمة الدستورية، بناء على القوانين التي تخمضت عن الإصلاح الدستوري لـ 2020، حيث وسعت في القانون العضوي الخاص بالدفع بعدم الدستورية، من إمكانية الدفع، من مجال الأحكام التشريعية إلى لتشمل النصوص التنظيمية كالمراسيم التنفيذية وتنظيمية، معتبرا ذلك مكسبا كبيرا للمواطن في مجال التقاضي ونزاهة العدالة. كما تخمض عن التعديل الدستوري قوانين هامة منها قانون إجراءات جزائية، القانون التجاري وغيرها من النصوص الأخرى التي جاءت لتعطي الحقوق والحريات، ولدى تطرقه إلى نقطة أخلة الحياة العامة، تكرر بتنصيب السلطة العليا لشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه ومكافحته، التي تختص بتلقي تصريحات الممتلكات الخاصة بكار المسؤولين وموظفي الدولة وتقوم بالتحقيق في هذه التصريحات ومتابعة كل ما يتعلق بالفساد. كما تم بموجب الدستور، كذلك استصدار قانون خاص

أكد أوسيلة محمد رضا، عضو الثالث الرئاسي بمجلس الأمة، و عضو المجلس الدستوري سابقا، أن الإصلاحات الدستورية التي أقرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، مسبوقة في دول الجوار وحوض المتوسط، خاصة بالذكر المحكمة الدستورية، التي أوكلت لها سلطة التحكيم في حالة نزاع ما بين السلطات، على الرغم أن في النظام شبه الرئاسي، عادة ما يكون فيه التحكيم لرئيس الجمهورية، وهو ما يجعل الكفة تقيل لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى.

شريعة عابد أشار، المتحدث إلى أن تحويل المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية، في دستور 2020، مكسبا كبيرا للجزائر، لأن هناك فرق كبير، من حيث تركيبة الهيئة والصلاحيات والاختصاصات، لافتا أن هذا الإصلاح التاريخي، تم بشكل تشاركي بمساهمة العديد من الفعاليات السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية، وفي تقييم له لثلاثة سنوات من حكم الرئيس تبون، توقف، عند الإضافة الكبيرة التي حققتها المحكمة الدستورية في نظام الحكم بالجزائر، منذ استحداثها في دستور 2020، حيث شكلت ضمانا قوية لتوازن بين السلطات، بإعتبارها تؤدي دور الحكم المحايد في مهمة الفصل في حالة وقوع نزاع مثلا بين السلطة التشريعية والتنفيذية، عندما تعتبر هذه الأخيرة أن هذا المجال من تخصصها وأنه يجوز لها أن تصدر بشأنه نصوص تنظيمية أو مراسيم، بينما يرى البرلمان بغرقتيه أنه من مجال السالف الذكر من تخصصه، و

## بعد 3 سنوات من حكم الرئيس تبون

# معالم دولة الحق والقانون تتجسد ميدانيا

«مقاربة تشاركية لتسطير السياسات العمومية والمعرفة ضد الفساد متواصلة»  
«تمكين الشباب من القيادة والمجتمع المدني مرافق لجهود الدولة» «عصرنة المؤسسات وفق معايير الدولية»

توجت فترة ثلاث سنوات من حكم رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بإصلاحات عميقة في قطاع العدالة والمؤسسات الرسمية والاستشارية، لإرساء أسس الحكم الرشيد وبناء دولة الحق والقانون، وتجسد ذلك في وضع ترسانة قانونية تفرغت عن الدستور الجديد، حقق مبدأ الفصل بين السلطات وأحدث توازنا غير مسبوق بين السلطات التنفيذية، التشريعية، القضائية، تجسيدا للحكومة والتجديد وفق مقاربة ديمقراطية عصرية قائمة على إشراك جميع القوى الحية في معركة البناء من المجتمع من مجتمع مدني، وشباب وفواعل سياسية جديدة لتحقيق المشروع النهضوي الذي التزم به الرئيس تبون عند اعتلائه سدة الحكم في 12 ديسمبر 2019.

### شريعة عابد

المديني كشرىك أساسى فى دعم جهود الدولة فى نشر الوعى والتحسيس ضدّ الافات الاجتماعية، ومرافقة جهود الدولة بالمعليات التضامنية خلال الازمات والمواسم والأعياد، وأبرز أعمال المرصد تجلّت خلال جائحة كورونا والتضامن مع ضحايا الحرائق سنتي 2021 و 2022 وكذلك فى مكافحة المضاربة وجرائم مختلفة.

كما شهدت الجزائر الجديدة ميلاد المجلس الأعلى لشباب ميدانيا، بعد سنوات طويلة من التجديد، وبسهم المجلس، حديث التصيب، فى تمكين هذه الشريحة التى تمثل أكثر من نصف المجتمع، فى إسماعهم من السلطات العليا فى البلاد والتكفل بأنشغالاتها عبر برامج متنوعة، إلى جانب نشر الوعى والمواطنة بين صفوف الشباب وحمايتهم من كل أشكال الاستقطاب والتوظيف فى أجنداث مشبوهة. وحرصا على ضمان الحقوق والحريات والالتقاء الدائم بالجزائريين إلى مصاف الدول المتقدمة، تصب المجلس الوطنى لحقوق الإنسان كهيئة دستورية استشارية، وفق مقاربة جديدة.

الدستورية الذى جزء من أعضائها أساتذة فى القانون الدستوري منتخبين من بين زملائهم، وقد أسندت لهذه الهيئة صلاحيات واسعة كهيئة لتحكيم وتقييم التوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية، القضائية والتشريعية، لضمان استقرار الدولة وعدم تدخل سلطة فى مجال تخصّص الأخرى.

كما عززت المحكمة الدستورية حقّ المواطن فى الدفع بعدم الدستورية، من خلال توسيع حق الطعن إلى المراسيم التنظيمية التى تستعمل فى التقاضى بعدما كان فقط منحصر فى الأحكام التشريعية.

إلى جانب هذا، وفى إطار مسعى رئيس الجمهورية لمعاصرة قطاع العدالة وضمان استقلاليتها، تصب المجلس الأعلى للقضاء الذى وسعت صلاحياته كأساس فى بناء عدالة فعالة وشفافة ونزيهة، وبما يسمح بتعزيز مكانة القضاة وحمايتهم من أيّ ضغوط، للحفاظ على مكاسيهم وتكريس استقلاليتهم، كما أسند منصب رئيس المجلس إلى قاضي بدل وزير العدل الذى يمثّل السلطة التنفيذية، وفى هذا خطوة لإعادة الاعتبار للسلطة القضائية، كما وسعت فيه صلاحيات القضاة وتم تعميق حق الانتخاب.

### هيئات استشارية تشارك فى صنع القرارات

إلى جانب هذا، جاء بموجب دستور الفاتح نوفمبر تصويب السلطة العليا للسلطة والوقاية من الفساد ومكافحتها كجهاز فعال لردع الفساد وتعزيزا لأركان دولة الحق والقانون، وتضع السلطة الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد واعتماد معايير النزاهة، كما تقوم بإخطار رئيس الجمهورية بتقرير سنوي.

وبغرض تعميق الديمقراطية التشاركية وتمكين كل القوى الحية ذات التمثيل الشعبي القاعدي من إيصال كلمتها إلى السلطات العليا للبلاد، تمّ تصيب المرصد الوطني للمجتمع



### التوازن بين السلطات ضمانا لاستقرار أركان الدولة

وفى مجال الإصلاحات السياسية، تمّ تعديل الدستور عبر استفتاء شعبي بتاريخ 1 نوفمبر 2020، تمخّضت عنه حرمة من القوانين العضوية والعامة نظمّت مختلف المجالات، كما تمّ بوجبه تصيب هيئات استشارية ومؤسسات رقابية، كما ضمن الدستور التوازن بين السلطات التنفيذية التشريعية والقضائية، لأول مرة فى الجزائر الجديدة، وهذا رغم النظام شبه الرئاسي الذى تعتمد الجزائر.

ومن أبرز المؤسسات الرسمية التى تمخّضت عن دستور نوفمبر، المحكمة

لنوّظ قياداتها فى الفساد المالي، وشهدت الجزائر، لأول مرة، ميلاد برلمان برئاسة نائب حر، وهو ما شكّل ضمانا لحماية المؤسسة الرقابية من كل التجاذبات السياسية، كما عزّزت فى البرلمان الجديد حقّ الممارسة.

وتواصلت، معركة التجديد بتنظيم انتخابات المجالس الشعبية المحلية، وبعدها تجديد جزئي لأعضاء مجلس لأمة، شهد كذلك ظهور لأول مرة كتلة الأحرار فى تركيبتها مع وصول أحزاب سياسية حديثة النشأة قبته لأول مرة، بعدما كانت الغرفة سابقا حكرا على أحزاب معينة فقط.

تطلّبت مرحلة البناء التى يلمس الشعب آثارها فى الميدان، المرور بمراحل عصيبة، تمكّنت خلالها السلطة السياسية فى البلاد، من تجاوز كلّ الاستحقاقات بنجاح بفضل عزيمته وإخلاص وتضحيات الرجال.

إعادة الكلمة للشعب عبر حماية الصندوق

كانت أول خطوة فى معركة البناء، إعادة الكلمة للشعب، حيث نظمت الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019، بشكل ديمقراطي وعصري وسلمي، رغم المؤامرات الخارجية التى كانت تنتظر تحوّل مشروع الجزائر الجديدة، لكن إرادة الرجال وتمسك الشعب بمشروع التعبير لبناء مؤسساته ديمقراطية، مكن من تجاوز هذا الامتحان العسير الذى واجهته الجزائر.

وتحقّق المشروع بإعادة الكلمة للشعب فى التعبير عن خياراته بكلّ شفافية وديمقراطية، لأول مرة فى تاريخ الجزائر المستقلة، حيث تمكّنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بجدارة واستحقاق، من تحقيق هذا الرهان رغم صعوبة الظروف وشدّته، ونظمت استحقاقات شفافة، أسست للانطلاقة الفعلية فى مرحلة بناء الجزائر الجديدة، التى تجسّدت معالمها بانتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، الذى شرع فى تنفيذ التزاماته 54 التى تضمّنها برنامج الاقتصاد والاجتماعي والسياسي.

وواصلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إعادة بناء المؤسسات المنتخبة وفق إشارات المواطن، التى خصنها قانون الانتخابات الذى أنهى عهد الفساد بميلاد ما يعرف بالقامة الحرة فى خطوة تاريخية لملي صفحة الفساد وشراء الذم، ونظمت انتخابات برلمانية وفق النصّ الجديد، حيث كانت فيها الحصّة للشباب، كما شهدت ميلاد قوى فيها جديدة ممثلة فى الأحرار كيديل عن بعض الأحزاب السياسية التى أدانها الشعب

## لوضع حدّ لعصابات الإجرام والعابثين بقوت الجزائريين

جعل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمن واستقرار المواطن "أولوية"، فوضعت وزارة العدل قانون الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها (الصادر فى 20 أوت 2020)، الذى جاء بتدابير رادعة لمعالجة عناصر هذه العصابات بالجس من سنتين إلى 20 سنة، وقد تصل العقوبة إلى السجن المؤبد فى حالة وفاة الضحية، وجاء هذا القانون ليضع حدا لزعاري الربع بالأحياء باستعمال السلاح الأبيض، وساهم فى استعادة السكينة بالأحياء وضمان الأمن العمومي وفرض هيبة الدولة وسلطتها.

ش. عابد

## فرض هيبة الدولة عبر القانون

هذا القانون من الرّج بمئات المضاربين فى غياب السجون خاصة فى أزمنة الزيت المفتلة، ونذرة ماتى الحليب والسّميد كذلك.

### ضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات

إلى جانب هذا، يجري التحضير لمشروع قانون خاص بأمن وإسلامة حركة المرور، حسيما كشف عنه وزير العدل، يتضمن آليات ومعايير جديدة تحدّد الشروط لضمان السلامة المرورية، سواء بالنسبة للمواصفات التقنية للربار أو بالنسبة للعامل البشري كالراحة ومنع رخص السياقة، مع التوجّه نحو تجريم بعض الحوادث وتصنيفها كجناية.

كما يجري كذلك الإعداد لنصوص جديدة للمواقيات من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاتجار غير المشروع بهما، إلى جانب مكافحة التهريب وتجارة المخدرات، وكذا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، بما فى ذلك حماية المناطق الشعبيّة الحساسة التى تشكّل أشتغال كبيرا للجيش الوطني الشعبي بالتعاون الوثيق مع مصالح الأمن الأخرى فى مكافحة هذه الظواهر الإجرامية.

الإعلام والاتصال. ودائما فى إطار بسط هيبة الدولة ومكافحة كل الأفعال التى تهدّد الاستقرار ولردع العابثين بقوت المواطن، أصدرت وزارة التجارة وترقية الصادرات، قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة بتاريخ 28 ديسمبر 2021، الذى منّص أفعال المضاربة غير المشروعة فى كلّ الأفعال التى يقوم بها المضاربون والأشخاص المتورطون.

وتتمثّل المضاربة فى كلّ عمليات تخزين أو إخفاء مواد من أجل إحداث ندرة فى السوق الوطنية واضطراب فى التموين وترويج لأخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة عمدا بين الجمهور بغرض إحداث اضطراب فى السوق ورفع الأسعار بطريقة مبالغتة وغير مبررة، إلى جانب القيام، بصفة فردية أو جماعية أو بناء على اتّفاقات، بعملية فى السوق بغرض الحصول على ربح غير ناتج عن التعلّيق الطبيعي للعرض والطلب، مع استعمال المناورات التى تهدف إلى رفع أو خفض قيمة الأوراق المالية.

وبغية ردع المضاربين جاء النص بمعقوبة صارمة تبدأ بالغرامات المالية وتنتهى بالسجن المؤبد، خاصة خلال المواسم والأعياد وفى الحالات الاستثنائية والأزمات. ومكن

## لتحصين حقوق الإنسان سلطة وطنية إجماعية المعطيات الشخصية

فى إطار استكمال البناء المؤسّساتى للجزائر الجديدة تمّ تصيب السلطة الوطنية إجماعية المعطيات ذات الطابع الشخصى، التى تهدف إلى "توفير الجماعية الكاملة للحياة الخاصة للأفراد من خلال إقرار حقّ الشخص فى حماية حياته الخاصة وشرفه وسريّة مراسلاته واتصالاته الخاصة أيا كان شكلها".

وجاء تصيب السلطة تجسيدا لفحوى الدستور الذى نص على حماية المعطيات الشخصية، عندما اشترط "عدم المساس بهذه الحقوق إلا بأمر معلن من السلطة القضائية، واعتبار أنّ حماية معالجه المعطيات ذات الطابع الشخصى للأفراد هو حقّ أساسى وأنّ القانون يربّط أحكاما جزائية لكل انتهاك لها".

وقمّ تعيين أعضاء السلطة، بموجب مرسوم رئاسي صدر فى ماي 2022، وهى تعمل لدى رئاسة الجمهورية وتتمتّع بالاستقلالية الكاملة، ويعتبر وضع القانون كعنوّن لحرص الجزائر على تحقيق تعهداتها أمام المجموعة الدولية وانخراطها فى كل المواثيق والمعاهد الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وترقية الحقوق والحريات، بالإضافة إلى تجسيد الرئيس لالتزاماته، بوضع مؤسسات تستجيب للمعايير الدولية.

ش. ع

انتعاش استثنائي للاقتصاد في 3 سنوات

# تكريس حرية الاستثمار وبناء قاعدة اقتصادية صلبة

قطعت الجزائر أشواطاً معتبرة في مجال التنمية الاقتصادية، حققت خلالها حصيلة هامة تجسدت في عدد معتبر من المشاريع والقرارات الاستراتيجية، التي أرسيت الأرضية المتينة التي ينبني عليها الصرح الاقتصادي القوي والمتنوع والمستخدم الذي تنطلق إليه الجزائر الجديدة، ضمن مقاربة اقتصادية مدمجة بشكل تكاملي، رغم خروجهما مقلقة من المتاعب الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، التي فرضت اللجوء إلى حلول استعجالية لحماية الاقتصاد الوطني.

محمد ب

**رهان الأمن الثلاثي.. غذاء وطاقة ودواء**

تتجه الجزائر، وفقاً لتوجيهات الرئيس عبد المجيد تبون نحو تسجيل مداخل خارج قطاع المحروقات تقدر ما بين 5 و7 مليارات دولار، خلال السنة الجارية، مراهنه في مساهمة على عدة قطاعات استراتيجية منها قطاع الصناعة الصيدلية، الذي يقرب من تحقيق نسبة 70 ٪ من الاكتفاء الذاتي في عدة أدوية ومنتجات صيدلانية. كما تسعى الجزائر لتعزيز الأمن الغذائي الذاتي، عن طريق التنمية في المناطق الصحراوية والغابية والهضاب العليا، مستهدفة ضمن مخططاتها لتطوير القطاع الفلاحي، رفع المساحات الزراعية من 200 ألف هكتار إلى 500 ألف، مع توسيع مناطق الري بالتقطير. وعملاً بمبدأ "الأرض لمن يخدمها"، تقرر منح الأراضي وفق دفتر شروط يحدد نوعية الزراعات والمنتجات التي يفترض أن تخرج منها.

وقد تمكنت الجزائر من تحقيق المرتبة الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي في آخر تصنيف لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، حيث يضعها هذا الإنجاز في "الخانة الزهراء" في نفس المستوى مع أقوى دول العالم.

أما في مجال الطاقة، فقد خطت الجزائر خطوات عملاقة، ضمن مساعي الاعتماد على الاقتصاد الأخضر وتطوير الطاقة المتجددة ما يضمن لها أمناً طاقوياً، بعد مستقبل مشرق للأجيال المتعاقبة.

في هذا الإطار، تحول الجزائر كثيراً على مشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية "سولار 1000 ميغاواط"، الذي أطلقته من أجل تركيب 1000 ميغاواط سنوياً و15000 ميغاواط بحلول عام 2035.

كما ترفع الجزائر رهان الاستثمار في إنتاج "الهيدروجين" الذي تمتلك فيه إمكانيات هائلة حسب دراسات وتقارير خبراء في الطاقة وترغب في جعل "صناعة الهيدروجين" فاعلاً طاقوياً إقليمياً في ظل الاهتمام الدولي بـ "الطاقة النظيفة"، التي توصف بـ "طاقة المستقبل"، نظراً للتطوير عليها كوقود مستقبلي خال من الانبعاثات الضارة إلى الحد الكارثي والحد من التغيرات المناخية. وقد قامت في هذا الإطار بصياغة استراتيجية جديدة لتطوير "الهيدروجين" من خلال لجنة وزارية تضم قطاعات الطاقة والبحث العلمي والتعليم العالي، كما تشمل الأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية لضمان الأمن الطاقوي، زيادة الإنتاج الأولي للمحروقات بنسبة 2٪ سنوياً قصد بلوغ 2048 مليون طن مكافئ نفطي بحلول سنة 2025. وتعمل الحكومة على رفع مستوى الاستقلالية الوطنية، من حيث تخزين وقود غاز البترول المميع واستكمال إنجاز مستودع تخزين الوقود في سيدي رزين وإغاز البترول المميع في أريزو.

الصناعات الناشئة والمتوسطة لجعل الجزائر تطوي التجارب السابقة في مجال الاستثمار.

وبالنظر إلى أن الواقع في الجزائر أثبت مرات عديدة أن مشكلة الاقتصاد ليست في التشريع، بل في التنفيذ، سعت السلطات من خلال قانون الاستثمار الجديد إلى تحويل المضامين النظرية إلى مشاريع اقتصادية ميدانية منتجة للثروة وموفرة لمناصب الشغل.

في هذا الشأن، وقعت شركة سوناطراك على اتفاقية مع شركة "إيني" الإيطالية لتجديد عقد تصدير الغاز الجزائري إلى السوق الإيطالية حتى عام 2049، لتوريد 1.5 مليار متر مكعب على مدار 29 عاماً من 3 حقول غازية.

وتعمل الجزائر من خلال القانون الجديد، على تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي المتعلق بالاستثمار، ومحاربة البيروقراطية، عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار من خلال استحداث النصة الرقمية للمستثمر، والتسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري، وتوسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والمعادلات الناجمة عنها، إلى المستثمرين غير المقيمين.

ولتخفيف العقابيل التي يمكن أن يصطدم بها المستثمرون، تم اعتماد عديد المقاربات في القانون الجديد، من بينها تحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ليكون لها بذلك بعد ترويجي، بالإضافة إلى استحداث شبك وحيد على مستوى كل ولاية، وآخر ذي اختصاص وطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية. ولحماية المستثمرين، نض القانون الجديد للاستثمار، على تسليط أقصى العقوبات على كل من يعرقل إنجاز المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تنصيب لجنة تابعة لرئاسة الجمهورية تتلقى شكاوى المستثمرين لحل العراقيل التي قد تواجههم، كما تم إقرار مزاي جبايية كالأعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، لمدة تتراوح من 3 إلى 20 سنة حسب طبيعة المشروع، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، وتآجيل دفع الضريبة للمستثمرين.

## قطع الطريق أمام الفاسدين

عرفت الجزائر محاكمات متوالية لرجال أعمال متهمين بقضايا فساد، حيث تقتر في مرحلة الجزائر الجديدة، ألا يكون للمال الفاسد والممارسات السابقة مكاناً فيها، باسم الاستثمار والاقتصاد، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى رجال أعمال وطنيين ونزهاء، مع تكريس الشراكة بين القطاعين الخاص والعام ومع المستثمر الأجنبي، الذي يمكن أن يقدم قيمة مضافة ضمن مناخ اقتصادي عنوانه الشفافية والنزاهة. وحرص الرئيس عبد المجيد تبون، في هذا الإطار، على تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعتيسات البيروقراطية، عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، وتوضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والظعون المقدمة من المستثمرين، مع اعتماد الماعير الدولية في استقطاب الاستثمارات.

صادرتها خارج قطاع المحروقات، وكذا تحويل 10 إلى 12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة تمويل الاستثمار، وإحداث تغييرات على قانون الاستثمارات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية في عدة قطاعات، وفتح بعض القطاعات أمام الخواص، بما فيها قطاعي النقل الجوي والبحري.

كما شملت القرارات التهديدية لبناء الاقتصاد المتين تحديث شبكة النقل عبر الطرقات، وتسريع الانطلاق في إنجاز خط للسكة الحديدية، يربط بين ولايتي تندوف وشار، في سياق مرافقة الجهود الموجهة لدعم الاقتصاد وتحريك الجانب التنموي، مع الترخيص لشركة الخطوط الجوية الجزائرية باقتناء 15 طائرة قصد تعزيز شبكة رحلاتها، بالأخص نحو إفريقيا وآسيا وأوروبا، بالإضافة إلى اقتناء بواخر لنقل المسافرين والسلع والحبوب، وتطهير قطاع النقل البحري وإعادة هيكلته بشكل يجعله يواكب التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

## مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية

وتضمنت خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية، خصوصاً مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة ميزان المبادلات التجارية للجزائر مع عدة دول، للحد من العجز في الميزان التجاري الذي قارب 30 مليار دولار.

وباشرت الجزائر إحصاء احتياطياتها من موارد طاقوية ومعدنية أخرى غير مستغلة، بغرض الاستثمار فيها، من بينها الذهب والنفوسات والنحاس والحديد وغيرها، للمرة الأولى في تاريخها، وفتح المجال أمام شركات كبرى للمستثمرين الأجانب في معظم مناجم البلاد، وتقرر في هذا الإطار استغلال منجم الحديد بمنطقة "غار جبيلات" بتدوف، الذي يعد من أكبر احتياطات العالم من الحديد، وكذا منجم الزنك والرصاص بمنطقة "واد أميزور" ببجاية ومشروع آخر للنفوسات بتيسة، مع الترخيص للمستثمرين المحليين باستغلال مناجم الذهب بالجنوب الكبير.

وشملت القرارات أيضاً، وقف استيراد الوقود والمواد المكونة خلال الربع الأول من 2021، لتعزيز الإنتاج المحلي وخفض فاتورة الواردات، بشكل يوفر نحو 3 مليارات دولار، وكذا استرجاع احتياطات الذهب المحلية، التي باتت أموالاً مجمدة على مستوى المصارف منذ أكثر من 4 عقود في الموانئ والمطارات، وإدراجها كاحتياطات وطنية محلية.

بالإضافة إلى إعداد خطة لإصلاح النظام المصرفي، والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية بعد طرح 9 منتجات مالية بهدف جذب رؤوس أموال الجزائريين المودعة خارج البنوك العمومية، وإدماج الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية في النظام المالي.

قانون جديد للاستثمار.. شهادة ميلاد النجاعة والمصداقية الاقتصادية

شكل مشروع قانون الاستثمار الجديد الذي أعلنت عنه الحكومة، انطلاقة حقيقية في بناء اقتصاد له كلمته في المنطقة الإفريقية والعربية، من خلال تشجيع قطاعات

بناء الاقتصاد المتنوع والمستخدم الذي وعد الرئيس عبد المجيد تبون عند اعتلائه سدة الحكم بتحقيقه في جزائر جديدة تعمل بصدق وجدية على اللحاق بركب الدول المتقدمة، بدأ باتخاذ جملة من القرارات الجريئة والتي عمدت من خلالها السلطة العليا في البلاد إلى تخليص الاقتصاد الوطني من قبضة اللوبيات التي حوّلت الجزائر إلى سوق لمنتجات لا حاجة للمواطن بها، وحوّلت أموال الشعب إلى مورد للعبث تنفقه مجموعات الاستيراد التي أغرقت السوق بمنتجات لا يصلح حتى تصنيفها ضمن الكماليات، مع ما ترتب عن ذلك من تضخم نفى الفواتير وغش ضريبي لا متهام، وعزم الرئيس تبون مقابل ذلك على إعادة بعث اقتصاد حقيقي، قائم على تعزيز الإنتاج الوطني والخروج من التبعية للمحروقات، حيث تم في هذا الإطار سن قوانين جديدة لتطهير مناخ الأعمال مع التركيز على القطاعات الاستراتيجية المولدة للثروة والمستعدة لمناصب الشغل.

وأولت الجزائر أهمية قصوى لتحريك الإنتاج الوطني، باعتباره مفتاحاً للتنمية المحلية، والضامن لسيادة القرار الاقتصادي، حيث راعت الخطة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات وتوجيه الفائض في الإنتاج للتصدير، من أجل در موارد بالعملة الصعبة على البلاد، وبالتالي خلق حركة اقتصادية التحولات الكبرى التي يعيشها الاقتصاد الوطني، مع التشديد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الإدارية، ورقمنة المعاملات وترشيد الإنفاق والحفاظ على القدرة الشرائية والاهتمام بالطبقة الهشة في المجتمع.

وتزامنت هذه الخطة الاقتصادية مع إطلاق حزمة من الإجراءات الشجاعة التي أقرها الرئيس تبون، لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وإنقاذ الشركات من الإفلاس، من خلال إلغاء الضريبة على المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري ليصبح 20 ألف دينار جزائري، كما تم رفع معاشات التقاعد بنسبة من 10 ٪، ومنع تعويضات مالية لعدد من أصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى تجسيد دفع ضرائب الشركات بهدف تخفيف آثار إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا على الشركات العامة والخاصة.

في المقابل، عززت الجزائر انفتاحها على الأسواق الخارجية ضمن مسمى تعزيز الصادرات وتقوية الشراكات الاقتصادية مع الدول الصديقة، كما وجهت بوصفها نحو السوق الإفريقية، وقامت في هذا السياق بالمصادقة على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية أوائل 2020، وسطرت هدفاً لرفع





## مؤشرات اقتصادية إيجابية تبشر بإنجازات أكبر

# وعود الإقلاع تتحقق

تعهد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بجعل العام 2022 سنة الإقلاع الاقتصادي.. وعد تحقق بامتياز بالنظر لما جابت به هذه السنة من قرارات وآليات أعادت للاقتصاد الجزائري نشاطه وبنت فيه الروح التي خلقها سياسات لوبيات استيراد – استيراد التي قضت في فترة معينة من تاريخ هذا الوطن على مفازة الاقتصاد التي كانت تصنعها على وجه الخصوص القاعدة الصناعية القوية التي روجت لمؤهلات هذا البلد ولمنتجاته التي كانت تصنع بسواعد الجزائريين..

### محمد ب

الجارية من المتوقع أن تبلغ ما قيمتها 50 مليار دولار على أساس متوسط سعر يفوق 100 دولار للبرميل أي زيادة بالنسبة 45٪ مقارنة بإنجازات سنة 2021.

كما تميزت المؤشرات الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، بتسجيل تحسن في سعر صرف العملة الوطنية، الذي يعود إلى تحسن الأداء الاقتصادي، وحكمة رئيس الجمهورية في تسخير شؤون الدولة واعتمادها على معطيات حقيقية.

### 4500 مليار دينار قيمة الإنتاج الزراعي في 7 أشهر

يساهم القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام الوطني بنسبة 14,7٪ بقيمة إنتاج زراعي بلغت 4500 مليار دينار خلال سنة 2022 مقابل 3500 مليار دينار سنة 2021 أي بزيادة 31٪ ويشغل القطاع 2,7 مليون أي أكثر من 20٪ من اليد العاملة الوطنية. وقد أعطت الحكومة أولوية كبيرة لشعبة الحبوب لتحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع مستوى الإنتاج وتقليص فاتورة الواردات بحيث تمكنت الشعبة من تحقيق فقرة نوعية بتسجيل ارتفاع جديد في الإنتاج حدد بـ 41 مليون قنطار خلال سنة 2022 مقابل 27,6 مليون قنطار خلال سنة 2021.

العامة بتسجيل 1752 مشروع لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع توقع استحداث 41382 منصب شغل مباشر.

### ارتفاع الصادرات خارج المحروقات وأفاق واعدة في 2023

سجل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر ارتفاعا بنسبة 7,2 من المائة، مرتبطا أساسا بالمنتجات الغذائية التي بلغت 10,1 ٪، ومنتجات الصناعة التحويلية 6,3 ٪، ويستمر هذا الاتجاه إلى نهاية سنة 2022 حسب ما جاء في نص بيان السياسة العامة. بالمقابل، سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2021 فائضا قدر بـ 1,6 مليار دولار مقابل عجز بلغ 10,6 مليار دولار سنة 2020، وحقق الميزان التجاري فائضا تجاريا قدر بـ 14 مليار دولار، خلال شهر أوت الماضي، مع توقعات لبلوغه سقف 17 مليار دولار نهاية 2022، بفضل سياسة الانعاش الاقتصادي المنهجية من قبل الحكومة. بينما سجلت قيمة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا بنسبة 87 من المائة، حيث انتقلت من 2,09 مليار دولار في نهاية جويلية 2021 إلى 3,91 مليار دولار نهاية جويلية 2022، وفيما يخص صادرات المحروقات للسنة

تشهد عدة قطاعات كبرى في الجزائر اليوم، فقرة نوعية في الأداء وتراقبها في انتعاشها الحركية الإيجابية التي يعرفها النظام المصرفي والمالي، الذي استفاد من تكثيف خاص للشبكة المصرفية والتأمينات، حيث انتقل عدد الوكالات البنكية من 1.646 وكالة شهر أوت 2021 إلى 1.692 وكالة شهر جوان 2022، في حين تطورت شبكة التأمينات بقوة سنتي 2021 و2022 ليلعب العدد الإجمالي 3416 وكالة عبر التراب الوطني، ويهدف تحسين الشمولية المالية تم نشر منتجات الصيرفة الإسلامية عبر فتح 294 شباك إضافية إلى تطوير تأمين التكافل، والتحضير في نفس الوقت لإدخال بنكين عموميين إلى البورصة، تزامنا مع مراجعة وضع التأمينات، واستكمال مشروع إنشاء بنك للإسكان. ضمن نفس المسعى عملت الحكومة على ترقية الاستثمار من خلال إصلاح الإطار القانوني وتحسين مناخ الأعمال والعرض العقاري وكيفية الاستفادة من العقار الصناعي وإصدار أهم وثيقة اقتصادية خلال هذه السنة، وهي قانون الاستثمار الذي جاء متنوعا بالنصوص التطبيقية المرافقة له، وسجلت السنة إطلاق 15 مشروعا استثماريا يجري إنجازا ووضع حيز الخدمة، حيث سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال حسب وثيقة السياسة

## إعادة بعث الصناعة الميكانيكية على أسس جادة

في تصنيع 4 أنواع من مركباتها بمصنع وهران بالجزائر الذي تستعمل طاقة إنتاجه الأولية إلى 60 ألف مركبة في البداية، قبل أن ترتفع إلى 90 ألف مركبة في مرحلة ثانية، مع احترام نسبة الإدماج المحددة في دفتر الشروط بـ 10 بالمائة في بداية النشاط للوصول إلى ما بين 30 و40 من المائة بعد 5 سنوات من الإنتاج. وقد تلتق وزارة الصناعة 37 طلبا للحصول على رخصة مسبقة للتصنيع أو الاستيراد، تشمل 21 طلبا بشأن نشاط وكلاء المركبات الجديدة، و13 طلبا لاستيراد الآلات و3 طلبات خاصة بنشاط تصنيع المركبات.

تبون في التعامل مع ملف صناعة السيارات بتأني وتبصر، في ترويج مسار متابعة هذا الملف، بإقرار سياسة راضية في بعث النشاط بشقيه الصناعي والتسويقي، بالجزائر، حيث تم الإفراج مؤخرا عن دفعتي الشروط اللذين ينظمهما كلا من نشاط وكلاء بيع السيارات ونشاط تصنيع السيارات بالجزائر، وتم في إطار المفاوضات التي أطلقتها الحكومة ممثلة في وزارة الصناعة مع عديد المجمعات العالمية لتصنيع السيارات، الانتهاء إلى ضبط كل القواعد التي تنظم النشاطين والتوقيع على اتفاقية بداية التصنيع والشروع في التسويق مع المجمع متعدد الجنسيات "ستالنتيس" الذي ينتج 14 علامة من بينها العلامة الإيطالية "فيات"، التي ستشروع

بذلت الجزائر جهودا جبارة للنهوض بالتصنيع وإنشاء مجمعات صناعية ونسيج مؤسساتي متنوع يناهض على المستوى الوطني والقاري والعالمي، حيث رفع القطاع الصناعي العمومي والخاص التحدي بقدراته وتنوعه وأصبحت الماركات الجزائرية تنافس أعتى الماركات العالمية، على الأقل على مستوى السوق الداخلية، حيث راعت في ذلك معاملة السعر والجودة، مثلما هو الحال بالنسبة للصناعة الإلكترونية. وشهدت الصناعة الجزائرية، التي لطالما رافقتها سياسات عمومية طموحة، خاصة التي أفرزها برنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون بهدف جعل القطاع يساهم بنسبة 15٪ من الناتج المحلي الخام، توسعا في السنوات الأخيرة من خلال استثمارات هائلة في مواقع إنتاج عصرية ومدمجة أنجزت في إطار الشراكة مع مؤسسات عالمية. وقد ساهمت الصناعة العسكرية في مراقبة التطور الصناعي والتكنولوجي الحاصل عبر العالم، من خلال نجاحها في تجسيد شراكات مثمرة أفضت إلى إنتاج وتسويق منتجات ذات جودة عالية تكون حصصا معتبرة من السوق الوطنية، مثلما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات صناعة المركبات من علامة "مرسيدس بنز" بالروبية بالعاصمة، ويوشقيف بتيارت، وساهمت حكمة الرئيس عبد المجيد

### الاقتصاد الجزائري يستعيد عافيته

## المبتغى.. الالتحاق بمجموعة "بريكس"

ضمن هذا المسعى برقع العراقيل عن 850 مشروع وهي عبارة عن مصانع تشتط في قطاعات مختلفة، يسمح تحريرها بتحرير 51 ألف منصب عمل كانت مجمدة.

ومكثل عن الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع، ذكر السيد الرئيس بمشروع لإنتاج زيت السلجم سيسمح للجزائر من إنتاج زيتها محليا في كل مراحلها من الفلاح الذي ينتج السلجم الزيتي إلى طحن الحبوب الزيتية ثم التعليب، فضلا عن مشاريع استثمارية أخرى هي حاليا قيد الدراسة تخص مصانع لإنتاج السكر المستخرج من الشمندر السكري ومشاريع مستقبلية لإنتاج حليب البودرة محليا، ستسمح بخلق حيوية اقتصادية ومناصب شغل وتحويل تكنولوجيا.

كما أشار رئيس الجمهورية إلى الحركة المتنامية التي يشهدها قطاع المؤسسات الناشئة، والتي بلغ عددها 4970 مؤسسة تشتط في قطاعات وميادين مختلفة ومتنوعة، وهو نمط المؤسسات الذي يدفع الشباب للابتكار والإسهام في تقوية وتيرة الاقتصاد الوطني.

الدينار". بالرغم من هذه المؤشرات المشجعة إلا أن رئيس الجمهورية، صرح الشعب الجزائري بالقول إن الجزائر "لم تصل للغاية بعد"، موضعا بأن الغاية "هي لما نمي دخلنا القومي لدرجة تسمح لنا بالدخول في مجموعة الدول المصاعدة "البريكس" التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وشدد الرئيس تبون على ضرورة مواصلة جهود تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال دعم الاستثمار وتشجيع المقاولة، لا سيما لدى الشباب ورفع العراقيل عن المشاريع خصوصا في الجانب الإداري والعقاري، مذكرا

أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال اجتماع الحكومة مع الولاة في أكتوبر الفارط، أن الاقتصاد الوطني بدأ يسترجع عافيته بعد فترة ركود، شملت مرحلة انتشار جائحة كورونا، مشيرا إلى أن "معظم المؤشرات في اليوم باللون الأخضر". وقال السيد تبون إن "هناك إجراءات اتخذت والنتيجة أن وضع الجزائر في المحيط القاري والإقليمي والدولي تحسن بشهادة كل المؤسسات الدولية كاليكس العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة "الفاو" وغيرهما من الهيئات التي لا تعرف المجاملة، لافتا إلى في هذا السياق إلى "اعتراف البنك العالمي بكون الجزائر بدأت معركة رفع قيمة

### اعتراف صندوق النقد الدولي بتحسّن آفاق الاقتصاد الجزائري

أكدت بعثة صندوق النقد الدولي إلى الجزائر، في نوفمبر الفارط، أن آفاق الاقتصاد الجزائري على المدى القصير شهدت تحسنا ملحوظا راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات وجهود تنويع الاقتصاد. وأشارت إلى أن "الاقتصاد الجزائري يعرف انتعاشا يستحق الإشادة بعد سنوات صعبة اقترنت بالأزمة الصحية". وأوضحت البعثة أن العائدات الاستثنائية للمحروقات ساهمت في التخفيف من الضغوطات على المالية العمومية والخارجية، متوقعة أن تشهد سنة 2022 تسجيل رصيد المعاملات الجارية لميزان المدفوعات أول فائض منذ 2013، مدفوعا بالارتفاع المستمر للصادرات خارج المحروقات.

وأعتبرت البعثة، أن جهود السلطات الجزائرية لتنويع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة في الصادرات خارج المحروقات حققت تطورا إيجابيا، مثقنة إجراءات الحكومة الرامية إلى بعث حركة القطاع الخاص، لاسيما من خلال القانون حول الاستثمار. وتوقع صندوق النقد الدولي تسارع وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لتبلغ 3٪ في 2022، مقابل 2,1٪ في 2021. فيما توقعت الهيئة الدولية أن يسجل نمو الناتج الداخلي العام 2,9٪ خلال سنة 2023، مع تباطؤ التضخم في 2023 على ضوء تخفيف سياسة الميزانية.

وقدّرت البعثة أن المراجعة قريبا لقانون النقد والقرض تمثل فرصة لتعزيز إطار حوكمة "بنك الجزائر" واستقلاليتيه، اعتبر أن القانون الجديد للاستثمار والمراسيم المتعلقة به يمكن أن يخلقوا "بيئة مواتية أكثر للاستثمار الخاص".



خبراء يتحدثون لـ"المساء" عن الرقمنة ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني

# خطوات عملاقة.. وكل المؤهلات متاحة لإنجاح التحول الرقمي

## المطلوب نشر الثقافة الرقمية لدى المواطن

يتحدث الخبراء المهتمون بعالم الرقمنة والاقتصاد لـ"المساء" عن أهمية التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي واستغلالها في ترسيخ التسير وتحقيق الجودة والتميز في الأداء، من خلال اختيار الأساليب الصحيحة في مختلف المجالات، حيث يركزون على أهمية اختيار الكفاءات التي تشكل، حسبهم، قطب الرحي في هذه العملية، كما يؤكدون على دور وزارة الرقمنة والإحصائيات الفتية، التي تعد همزة وصل بين المؤسسات والمجتمع وتساعد، بما تملكه من خبراء وصلاحيات، على إنجاز المسعى الذي يخدم الأهداف المسطرة في الإستراتيجية الوطنية للرقمنة المبنية عن مخطط عمل الحكومة.

رشيد كعبوب

مدير النظام البيئي ودعم الاقتصاد الرقمي بوزارة الرقمنة والإحصائيات لـ"المساء":

## كفاءاتنا قادرة على رفع التحدي وإنجاح التحول الرقمي

■ التحول نحو الرقمنة اصطدم بـ"مقاومة" نعمل على تذليلها بالتجسيس ■ نشر الثقافة الرقمية وكسب ثقة المواطن هدف منشود

الأنترنت، وتوفير الأمن السيبراني، هدف وزارة الرقمنة اليوم - حسب المصدر- هو كيفية الوصول إلى إقناع المواطن البسيط باستعمال الوسائل الرقمية في معاملاته اليومية كالبيع والشراء بدون أن يضع يده في جيبه وإخراج قطع نقدية. وأضاف ممثل الوزارة، أن كل قطاع كان يرقم بطريقة الخاصة، لكن التحدي اليوم هو كيف نجعل كل القطاعات تتعامل فيما بينها بالرقمنة، ولعل الإطلاق الرسمي للبوابة الحكومية للخدمات العمومية، الأسبوع الماضي، جزء من الجهود المبذولة من طرف الوزارة لتجسيد الأمر على المواطن، حيث يدخل بوابة واحدة يجد فيها كل المعلومات والخدمات بخلاف القطاعات.

ومن أجل كسب ثقة المواطن، تسعى وزارة الرقمنة والإحصائيات - يوضح السيد قزيم- لتجسيد برنامج التجسيس والتوعية بضرورة التحول الرقمي، الذي يمس مختلف القطاعات، وجمهور الطلبة وجمعيات المجتمع المدني، عن طريق عقد اتفاقيات إطار مع مختلف الهيئات والمؤسسات، منها المدرسة للصحافة، الكشفة الجزائرية، جمعية "أقرأ"، التجمع الجزائري للناشطين في الرقمنة وغيرها.

### الدولة ماضية في توفير مراكز البيانات

وأكد السيد قزيم، أن توفير مراكز البيانات، من بين أهم العوامل التي تضمن نجاح التحول الرقمي، وتعزيز السيادة الرقمية، في خضم التحديات التكنولوجية والمخاطر السيبرانية المتزايدة، مشيراً إلى أن الدولة ماضية في توفير مثل هذه الوسائل المادية الحساسة، علماً أن بعض القطاعات تمتلك مراكزها الخاصة لحفظ المعلومات والبيانات.

وقال السيد قزيم، إن مواصلات إنجاز مراكز بيانات تخصص لعدة شروط عالية الدقة والحساسية، انطلاقاً من طبيعة البيانات التي تحوي مركز حفظ البيانات، والطرف الطبيعي الأخرى كدرجة الحرارة وغيرها، وأن هناك شركات مختصة في إنجاز هذه الوسائل، التي تؤمن حفظ البيانات محلياً، دون اللجوء إلى حفظها في الخارج، وما يشوب ذلك من مخاطر سيبرانية.

### الدكتور عبد الرحمان عية خبير اقتصادي:

## رأس المال البشري "معامل أساسي" في معادلة الرقمنة.. وهذه اقتراحاتنا لإنجاحها

العملية والتنمية البشرية. ويعترف الدكتور عية بوجود رغبة فيما يخص إعطاء العنصر البشري الأهمية الكبيرة، حيث أن مصالح الرئاسة والحكومة أعطت أهمية للتنمية البشرية وكثفت الجهود، والوقت، معنياً مثلاً عن الإمارات العربية المتحدة أو أمريكا التي صار الاستثمار بها سهلاً للغاية، "أد تستطيع أن تفتح فيها شركتاً وأنت هنا في الجزائر، حيث يرسلونك عن طريق العنوان الإلكتروني عرضاً، لي تستدعيك لديهم شركة عن بعد، فيقومون لك رقم هاتف ورقم دفع ضريبي ويتفنون لك حساباً مالياً وغيره من التسهيلات". ويتأسف محمدنا لوجود بعض الشبان الجزائريين الذين لديهم القدرة على الإنتاج، ويتفوقون عن العمل لأصنامهم بشكل لإدارة، وكان من المفروض أن تقضي عليها الرقمنة، رخصة أو شهادة مبادلاً، وقال: "ما أفترحه على السيد رئيس الجمهورية هو توظيف مستشار مكلف بالرقمنة، لتحقيق أهداف برنامجي، مثلاً وقتك مستشار مكلفاً بمناطق الطل".

### لدينا إشارات ونيت في "الحكومة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية"

يوضح الخبير الاقتصادي بخصوص تسريع الرقمنة، بالانتماء والاعتماد على رأس المال البشري باختيار الأشخاص على أساس الكفاءة، بعيداً عن المحسوبية، لأن العنصر البشري يعدّ الأهم في المعادلة، فمثلاً إنه يشغل منصب عضو المجلس العلمي لمديرية البحث العلمي بوزارة التعليم العالي، وكلفت المجلس مؤخرًا برصد اشتغالات واحتياجات مختلف القطاعات والعمل على تحويلها إلى مشاريع بحث وطنية، حيث اجتمع مع العديد من القطاعات في لقاء فلسطينية وكان عنوانه العريض "الحكومة الإلكترونية لأيد من اختيار الكفاءات لضمان نجاح الرقمنة" وبشيرة، وقال محدثاً، أن الأهم في المعادلة هو رأس المال البشري، إذ يتعين أن نركز على إيجاد حلول لتجسيد هذا المسعى الوطني لكفاءاتنا فثمة حاجة إلى الرقمنة هي المعامل الأساسية، وتؤمن بأن المعاملات المادية صارت شيئاً قديماً، وقد نجد هذه القطاعات راسخة بقوة لدى فئة الإطارات الشابة التي تستعمل بكثرة الوسائل التكنولوجية وتطبيقاتها بشكل كبير أكثر من الفئات العمرية الأخرى. أما بالنسبة للجانب المادي - يضيف الدكتور عية- فإنه متوفر في متناول كل الفئات، فالتواصل الرقمي والألواح الإلكترونية موجودة وبكثرة واستعمالها يتزايد، فكل مواطن اليوم يمتلك جهازاً للرقمنة، حيث تؤكد الإحصائيات وجود 1.5 شريحة هاتف لكل مواطن، ومنها تلك المشية بالهواتف الذكية والمزودة بخدمة الأنترنت، كما يجب فتح شراكات مع البلدان التي لديها تجربة في هذا المجال، للاستفادة من المهارات واختصار الجهد والوقت.

المعلوماتية وصناعة المحتوى، كما درسنا الجانب القانوني والتشريعات التي يجب أن تسير لها، لا يمكن أن نجسد الابتكار في مجال الرقمنة والتحول الرقمي، ما دام النظام القانوني لا يتماشى والهدف المنشود، إلى جانب الاحتياجات اللازمة للهيكل ووسائل العمل الضرورية لإنجاح المسعى. وأضاف المتحدث، أن إشارات الوزارة شكلوا فوج عمل ممتد للقطاعات، وعكفوا على دراسة الجانب القانوني والتشريع في طبيعة القوانين المتعلقة بالرقمنة، مباشرة وغير مباشرة، في القطاعين العام والخاص، ومثال ذلك في المجال التجاري والمعاملات المالية لتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، حيث تمسّ قوانين شاملة تمشي كل القطاعات، على اعتبار الرقمنة قطاعاً اقتصادياً، ويشكل محور الإطارات التنظيمية أيضاً نقطة هامة في التحول الرقمي، حيث قال السيد قزيم، إن فوج العمل وقف على اختلاف كبير بين الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة من حيث الإطار القانوني الذي يحكم الرقمنة، فيض القطاعات حملت له مديرية عامة، وأخرى خصصت له دائرة، وثالثة اكتفت بمجرد خلية بحجم مصلحة الإعلام الآلي، وهو ما يتطلب توحيد هذه الأطر لضمان تحول رقمي سلس.

### "مقاومة التغيير" فرض المواطنة الرقمية

ولا يخفى على أحد أن أمر الرقمنة والتحول الرقمي لقي "مقاومة كبيرة" في البداية، ومثال ذلك، ما لاحظناه في عمليات الدفع الإلكتروني، حيث لم يفتح الناس بسهولة، وكذلك الأمر في معاملات أخرى وهو ما يفرض علينا - يقول السيد قزيم- مسابرة وإدارة هذه المقاومة بطريقة ذكية دون أن نخلق حساسيات في أوساط المجتمع، مشيراً إلى أن إدارة هذه المقاومة أفردت له الوزارة ما أسمته بـ"المواطنة الرقمية" لمعالجة كل التحديت التي تواجه عملية التحول الرقمي، وتقديم خدمات للمواطن والتعامل الاقتصادي والإداري.

### نشر الثقافة الرقمية وكسب ثقة المواطن.. هدف منشود

ولم ينفخ محدثنا أن نشر الثقافة الرقمية وكسب ثقة المواطن، والهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، يتطلب توفير عوامل أساسية، منها فوج تدفق

يكشف السيد فاتح الدين قزيم، مدير النظام البيئي ودعم الاقتصاد الرقمي بوزارة الرقمنة والإحصائيات لـ"المساء"، عن سيرة هذه الوزارة الحديثة، التي صارت هيئة مفضلية، تشمل كافة القطاعات والهيئات وتقدم خدماتها التكنولوجية، لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، حيث يعدّ التحديت التي يواجهها هذا الجهاز الحساس، سواء من حيث نشر ثقافة رقمية وكسب ثقة المواطنين والمؤسسات، كما يبين أن الإرادة السياسية التي كانت وراء إنشاء هذه الهيئة الرسمية، تدرك أن العصر يتطلب ذلك ويفرض التكيف مع التطور التكنولوجي.

رشيد كعبوب

ذكر السيد فاتح الدين قزيم لـ"المساء"، أن وزارة الرقمنة، التي استحدثت في 2020، كان قطاع الرقمنة فيها خاضعاً لقطاعات أخرى، لكن الإرادة السياسية شامت أن يكون للرقمنة وزارة خاصة نظراً لما لها من أهمية كبرى، وأضيفت لها مهمة الإحصائيات لأنها تتعلق بحملة البيانات وبشكل بعضنا بعضاً. وأعاد المسؤول بـ"مهام الوزارة إنشاء الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، المبنية عن مخطط عمل الحكومة، وهي التي كانت بدايتها التأسيسية صعبة، لكن بفضل الخبراء والجهود المبذولة من طرف الإدارات الوطنية، سارت الأمور بطريقة سلسة. كما ذكر السيد قزيم، أنه منذ بداية عمل الوزارة وضعنا برنامجاً متكاملاً لضبط الأطر القانونية التي تسير هذه الوزارة الجديدة وعلاقتها بباقي القطاعات الحكومية والهيئات العمومية والخاصة، وتحديد المحور التنظيمي للعمل في الميدان، حيث عكف إدارات وخبراء الوزارة، في البداية على معانية عدة قطاعات عمومية أطولاً من خلالها على كل ما هو متوفر من هيكل وبني تحتية ووسائل مادية وبشرية.

### تحديد القوانين والأطر التنظيمية.. أول مهماتنا

وأعاد ممثل وزارة الرقمنة قائلاً: "تحققنا إلى مسؤولي القطاعات من خلال برنامج عمل تم تجسيده بين 2020 و2021، لتحديد نقاط القوة، سواء من حيث الهيكل أو الكفاءات أو البرامج والأنظمة

### الدكتور عمر هارون المختص في الاقتصاد الكلي والمالية الدولية:

## الجزائر لديها الكفاءات لإنجاح الرقمنة

يؤكد الدكتور عمر هارون، المختص في الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، أستاذ محاضر بجامعة المدينة، ومدرب معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل في المقاولاتية، أنه لا يختلف اثنان في كون الرقمنة هي أساس التطور التكنولوجي والفرص الاستثمارية الكبيرة الموجودة في مختلف الولايات، والأمم كذلك خضعت لخطوات هامة في هذا المجال، قائلاً: "بشأننا نلمس ذلك من خلال الخطوات الجارية في الإدارات الجزائرية، بما في ذلك الدفع الإلكتروني، تطور العلاقات الإلكترونية، التواصل الإلكتروني، ومنها الخدمات العمومية كاستخدام مختلف الوثائق والتصديق الإلكتروني عليها، وكذا التعامل مع الإدارات عن بعد".

وقال الدكتور هارون بشأن تحسين مناخ الأعمال، إن من أهم التحديات التي تواجه الجزائر لترقية الاستثمار، هي صحتي التعامل، الآن، بين المستثمر والوكالة أو عن بعد، ما يسمح بمنح "مروية" أكبر بالنسبة للوكالة والفرص الاستثمارية الكبيرة الموجودة في مختلف الولايات، والأمم كذلك سيكون بالنسبة لترقية القطاعات ذات الصلة، كالقطاع الصناعي، السياحي، التجاري والفلاحي وغيرها، ما يؤكد أن هذا التوجه مهم لتحسين مناخ الأعمال، من خلال اقتراح أدوات تقنية ورقمية حديثة.

وأضاف الدكتور هارون بأن لوزارة الرقمنة والإحصائيات دور محوري، قائلاً: بأنها بالدرجة الأولى وزارة هامة وإستراتيجية، تعمل على مساعدة مختلف القطاعات على تحسين الأداء وتخفيف الأعباء المالية، ومنها في المجال الاقتصادي وتنشيط، بشكل متنام، بين مختلف الدوائر الاقتصادية والوزارية وتقديم خدمة مضافة إلى هذه الدوائر، من حيث مساعدتها على إيجاد حلول رقمية، بفضل الخبراء الموجودين بها.

وأضاف المصدر، أن الشيء الذي كان ينقص الاقتصاد الوطني قطاع حناس، هو الإحصائيات الدقيقة عن مستوى القطاعين العام والخاص، مشيراً إلى أنه من يطالع على تقرير مجلس الحسابات لسنة 2022، يتأكد من ذلك، فالجلاس يشهد على أن المشاكل التي كانت تعترض المؤسسات الاقتصادية العمومية هي غياب إحصائيات دقيقة، تؤدي إلى عدم وجود قرارات صائبة ودقيقة، فيفضل ويؤثر سلباً على تطور الاقتصاد الوطني، ما يجعلنا نؤكد - يقول الدكتور هارون- على أن وزارة الرقمنة ستقدم إضافة للاقتصاد الوطني.

### بوري الخبير الاقتصادي:

الدكتور عبد الرحمن عية، أن المشكلة رقم واحد في الجزائر، التي تعترض مسيرة التنمية والتطور في شتى المجالات هي عدم تفصيل الرقمنة والاستثمار في التعامل الإداري والممارسات البيروقراطية، حيث أن عدم استخدام الرقمنة يتسبب حتى في الإبقاء على الظواهر والأفكار الاجتماعية، التي نراها، فغالب الرقمنة يمرر صوفها شفافية ويخلق في نفوس المواطنين، خاصة الشباب، الشعور بالاعتماد، بل ويمكن القول إنه حتى المخدرات، كقائمة من الأفات الخطيرة، يمكن أن يكون من بين أسباب انتشارها غياب الرقمنة، ومثال ذلك أن المواطن لما يتردد على إدارات تمارس على البيروقراطية، يشعر بالظلم ويعدّ أن مشاكله لن تحلّ، المحسوبة، فإنه يتجهل وينهار أخلاقياً، ويفقد الثقة في الإدارة.

### مناخ الأعمال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقمنة

ويفيد الدكتور عية، بشأن دور الرقمنة في دفع دولاب الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال، أن هذا الأخير مرتبط بالرقمنة ارتباطاً وثيقاً، لأنه يسهل الاستثمار ويضفي على أفاء البيروقراطية أهمية مشيئة للمعامل والمعرفة لكل ما يدفع بعجلة التنمية في شتى مناحي الحياة.

### مناخ الأعمال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقمنة

ويفيد الدكتور عية، بشأن دور الرقمنة في دفع دولاب الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال، أن هذا الأخير مرتبط بالرقمنة ارتباطاً وثيقاً، لأنه يسهل الاستثمار ويضفي على أفاء البيروقراطية أهمية مشيئة للمعامل والمعرفة لكل ما يدفع بعجلة التنمية في شتى مناحي الحياة.

الدولة اعتمدت حولا ملموسة للقضاء على أزمة السكن

# برامج هامة سلّمت وأخرى تنتظر الإنجاز

حظي ملف السكن باهتمام كبير من قبل السلطات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث اعتمدت على سياسة تركز على حلول ملموسة لأزمة السكن، من خلال مواصلة نظام الصيغ المختلفة التي تتناسب مع دخل كل أسرة وعدم إقصاء أي فئة من الفئات الاجتماعية، حيث وزعت ملايين الشقق على مستحقيها، خاصة السكن العمومي الإيجاري، الذي أخذ حصة الأسد من المشاريع المنجزة، ما أدخل الفرحة على نفوس العائلات التي كانت تقطن في الضيق أو في البيوت القصديرية أو في عمارات هشة مهددة بالانهيار.

زهية.ش

في هذا الإطار، لبّت صيغة "عدل" رغبة شريحة واسعة من المواطنين، الذين تحصلوا على شقق لائقة، وغيرها من الصيغ، حيث لم تقص أي شريحة من المجتمع من حقها في السكن، الذي شهد منحنى تصاعديا في وثيرة الإنجاز، بفضل توجيهات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي أكد على العمل بجِد إلى غاية القضاء على مشكل السكن في الجزائر، خاصة السكن

العمومي الإيجاري، الذي يحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة، مع إنشاء البنك الوطني للسكن والوكالة الوطنية للعقار وتحيين قانون التعمير، في خطوة لحل أزمة السكن بصيغة نهائية، حيث أعلن الرئيس بعد انتخابه رئيسا للبلاد في ديسمبر 2019، عن برنامج طموح لإنجاز مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ، 60 بالمائة منها مخصصة للسكن الريفي، حرصا على ضمان الحق في السكن، وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الوطن، حيث ينتظر مواصلة إنجاز عدد معتبر من السكنات، وفي مختلف الصيغ، السنة القادمة ضمن قانون المالية. وينتظر أن يتم إنجاز 225 ألف

ومن المنتظر أيضا أن يساهم بنك السكن، الذي يتم استحداثه السنة المقبلة، في إعطاء ديناميكية ودفعة قوية، تسمح بتجسيد مختلف البرامج السكنية في أقاليمها المحددة، تماشيا مع متطلبات المرحلة القادمة التي يطمح فيها القطاع لإنجاز 225 ألف سكن.



## طلي ملف سكنات "أل.بي.بي"

عرفت صيغة السكن الترقوي العمومي "أل.بي.بي"، توزيع حصة معتبرة من السكنات على طالبيها، وذلك منذ إطلاقها سنة 2013، حيث تم لحد الآن تسليم أكثر من 43 ألف وحدة من هذه السكنات عبر مختلف ولايات الوطن، على أن تواصل عملية توزيع كافة الشقق الجاهزة السنة الجارية. وحسب تصريحات سابقة، للمدير العام للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية، نسيم غالم، فإن المؤسسة الوطنية للترقية العقارية، تمكنت من إطلاق 43716 سكن ترقوي عمومي، تم تسليم 43142 وحدة، فيها تبقت 450 وحدة بولاية تلمسان و124 وحدة أخرى بالعاصمة سيتم توزيعها قبل نهاية العام الجاري.

وحسب نفس المصدر، فإنه سيتم قبل نهاية هذه السنة، طلي ملف برنامج الترقوي العمومي، استجابة للتعليمات التي أسداها وزير السكن والعمارة والمدينة طارق بلعربي، الذي أُلح خلال الخرجات الميدانية العديدة التي قام بها، لمواقع إنجاز سكنات "أل.بي.بي"، على إتمام إنجازها وتسليمها لأصحابها في الوقت المحدد، والإنهاء من هذا البرنامج السكني قبل نهاية سنة 2022.

في هذا الصدد، تشجّه وزارة السكن إلى السكن الترقوي الحر، الذي شدّد وزير القطاع طارق بلعربي، على إنتاجه وتسويقه

الاجتماعي الإيجاري

## بناء 20 ألف سكن خلال 2023

تعتزم السلطات المعنية، في إطار مشروع قانون المالية 2023، إنجاز 20 ألف سكن بصيغة العمومي الإيجاري، من أجل تلبية الاحتياجات المسجلة، والتي لم يتم تلبيتها بعد، على مستوى العديد من البلديات عبر التراب الوطني، حيث تعتزم إنجاز سكنات لائقة ومجهزة بمختلف المرافق الضرورية، على غرار آلاف السكنات التي وزّعت على أصحابها، منها 68.017 سكن عمومي إيجاري وزّعت خلال نوفمبر الأخير، وتلك التي وزّعت في السنوات الماضية، للقضاء على البنايات الفوضوية والهشة، وكذا الممارات القديمة.

زهية.ش

واستبعد وزير السكن، إمكانية مراجعة قيمة الدخل الشهري، المحدد للاستفادة من صيغة السكن العمومي الإيجاري (الاجتماعي)، وأكد في تصريح سابق أن ذلك "غير وارد حاليا"، غير أنه يمكن التطوّل إليه مستقبلا، وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبعد إنجاز الدراسات اللازمة، كما لفت إلى أن مراجعة سقف الأجر المحدد للحصول على السكن الاجتماعي والمقدّر بـ 24 ألف دينار سيؤدي بالضرورة إلى تعديل سقف الاستفادة في كل باهي الصيغ السكنية.

في هذا الصدد، تعكف وزارة السكن، على مراجعة المرسوم المحدد لشروط منح السكن الاجتماعي، بغرض تشديد إجراءات توزيع السكنات على مستحقيها الفعليين، وقطع الطريق أمام المتحايلين والانتهازيين، حتى تستفيد من هذه الصيغة الفئات المحرومة والمعوّزة فقط، ووقف الغش الذي مكن الاستفادة البعض من غير وجه حق، مثلما كشفت عنه التحقيقات التي تمت على المستوى المحلي، حيث تم تجريد عدد من المتحايلين من السكنات التي حصلوا عليها، وإحالة عدد منهم على العدالة.

واقترح مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي صادق عليه نواب البرلمان، عدم إمكانية التنازل عن السكنات الاجتماعية العمومية الإيجارية، المنجزة بتمويل نهائي من ميزانية الدولة، ووفقا لهذا المشروع، الذي يعدل أحكام المادة 41 من قانون المالية لسنة 2001، ويلغى أحكام المادة من 209 من قانون المالية لسنة 2002، فإن سكنات القطاع العمومي الإيجاري، ذات الطابع الاجتماعي غير قابلة للتنازل ابتداء من 31 ديسمبر 2022.



مشروع قانون المالية 2023 يعد بالمزيد..

# برمجة إنجاز 15 ألف سكن بصيغة "عدل"

تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2023، برنامجا لإنجاز 15 ألف سكن بصيغة البيع بالإيجار "عدل"، من بين برنامج إجمالي يتضمن 225 ألف وحدة سكنية بمختلف الصيغ، وذلك لتلبية مختلف الطلقات، سواء في صيغة "عدل" أو باقي الصيغ، حسب وزارة السكن والعمران والمدينة.

ش. زهية  
ويضم هذا البرنامج 15 ألف وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار "عدل"، و30 ألف وحدة بصيغة الترفوي المدعم، و20 ألف وحدة بصيغة العمومي الإيجاري و60 ألف إعانة مالية لبناء حصص اجتماعية بالهضاب العليا والجنوب، و100 ألف إعانة مالية للسكن الريفي، فضلا عن حصة إضافية مكونة من 140 ألف إعانة مالية، تم تخصيصها بقرار من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، حسب نفس المصدر.

وعرفت صيغة البيع بالإيجار، توزيع حصص معتبرة من السكنات عبر مختلف ولايات الوطن، حيث تم تلبية الطلبات الكثيرة على المائلات، وإدخال الفرحة على الكثير ممن عانوا أزمة السكن لعدة سنوات، حيث وجد الكثير من تتوفر فيهم الشروط للاستفادة من هذه الصيغة ضالته، منذ إطلاق هذه الصيغة سنة 2000، والتي تدعمت أكثر خلال إطلاق برنامج "عدل" سنة 2013، الذي لبي أكبر عدد من الطلبات، كما تم توزيع حصص معتبرة في ظرف قياسي طيلة السنوات الماضية، على غرار تلك التي يتم توزيعها خلال الأعياد الوطنية، منها 37699 وحدة تم توزيعها خلال عيد الاستقلال للسنة الجارية، وقرابة 30 ألف وحدة في نوفمبر الماضي، حيث رفعت وكالة "عدل" تحدي توزيع أكبر قدر ممكن من سكنات صيغة البيع بالإيجار خلال سنة 2022، وبوتيرة أسرع من تلك التي تم بها التعامل مع هذه الصيغة خلال إطلاقها في سنة 2000، حيث تم تدارك مختلف النقائص المسجلة في صيغة "عدل" في طبعتها الثانية.

الصيغة الجديدة "أل. بي. يا"

## إدراج تعديلات جديدة لمركزة القرار

تحسّر وزارة السكن والعمران والمدينة، لإدراج تعديلات جديدة على صيغة السكن الترفوي المدعم، "أل. بي. يا"، بشكل يدعم مركزية اتخاذ القرار، حسبها أوجه وزير القطاع محمد طارق بلعربي، مؤخرا، خلال زده على استئصال شفوية في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني، حيث يتجه القطاع نحو إدراج تعديلات تتيح مركزية اتخاذ القرار، والتي تسمح للشطاب بالتعامل بآلية مع هذه الصيغة السكنية، وإزالة الصعوبات وأخذ القرارات الملائمة التي تمكن من تحقيق تقدم في هذه الصيغة، لاسيما وأن قانون المالية 2023، يتضمن برنامجا 30 ألف سكن من هذه الصيغة، وسيكون تحديد حصص الولايات من هذه السكنات، مرهونا بقدرتها على توفير الوعاء العقاري لإنجاز البرنامج، وذلك وفقا للتعديلات الجديدة، كما أن صلاحية توزيع الحصص داخل الولاية، ستكون للوالي الذي يقوم بتحديد الأولويات، وعرفت هذه الصيغة التي أطلقت سنة 2018، إقبالا كبيرا للمواطنين عبر مختلف الولايات، لاسيما منهم الفئة العاملة وغير المستفيدة والمعالون المالكون لسوية مالية معينة، الذين وجدوا في هذه الصيغة فرصة للحصول على شقة لائقة، وتسوية وصعوبة الحصول على السكن المدعم، الذي جاء لمراجعة بعض البرامج المتعثرة منذ سنوات، على رأسها السكن الاجتماعي الساهمي، الذي عرف تأخرا كبيرا على مستوى العديد من المواقع، بينما لم تجسد بعض مشاريعه لحد الآن.

السكن الريفي

كشف وزير السكن والعمران والمدينة، طارق بلعربي، خلال نوفمبر الأخير، عن وجود مرسوم جديد سيصدر قريبا، يزيل العراقيل ويتيح توزيع السكنات الريفية في وقتها الجدد، مؤكدا أن مصالحه تعطي أهمية كبيرة للسكن الريفي، وسيزيح المرسوم الجديد كل العراقيل التي يعاني منها المواطن للحصول على إعانات الدولة بخصوص هذه الصيغة، وذلك في إطار السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الدولة.

ش. زهية  
كما أشار الوزير في رد على سؤال كتابي لعضو من المجلس الشعبي الوطني، بتاريخ 17 نوفمبر الأخير، أن الحكومة تدرس إمكانية رفع مبلغ الإعانة الخاصة بالسكن الريفي، والتي يقدر مبلغها 100 مليون سنتيم بالنسبة لولايات الجنوب العشر (أدراس، تمنراست، إليزي، تندوف، الأغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي وغرداية)، قبل التقسيم الإداري الأخير الذي استحدثت ولايات كاملة الصلاحيات بالجنوب، و70 مليون بالنسبة لباقي الولايات، ويندرج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية، ويهدف لتلمية المناطق الريفية وتنشيط السكان، وتشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي، ومن

## أنواع الصيغ السكنية في الجزائر

اعتمدت الجزائر على صيغ سكنية مختلفة، من أجل الحد أو القضاء على أزمة السكن، والاستجابة لطلبات مختلف شرائح المجتمع، وعدم إقصاء أي مواطن مهما كان مستواه الاجتماعي، حيث حددت الدولة الشروط والكميات التي بموجبها يستطيع الحصول على سكن لائق يحفظ كرامته.

وتتمثل هذه الصيغ في السكن الموجه للبيع بالإيجار، السكن الترفوي المدعم، السكن العمومي الإيجاري، السكن الريفي العمومي، السكن الريفي والسكن الاجتماعي الإيجاري.

وكان وزير السكن والعمران طارق بلعربي، قد طمأن المستفيدين من هذه الصيغة، بعدم تطبيق أي زيادة على أسعار سكنات "عدل"، ولا على قيمة أعباء التسيير، وأن ذلك غير وارد حاليا، حيث رفع مخاوف المكتتبين من الزيادة في الأسعار عقب صدور مرسوم من الجريدة الرسمية، يحدد الشكل الجديد لعقد الإيجار الخاص بسكنات "عدل"، والذي جاء فيه أن "تمن السكن قابل للمراجعة بالنسبة للمستأجر المستفيد صاحب طلب مسجل في 2013".

وقد تميزت مواقع سكنات "عدل"، بإنجاز الطرقات وشبكات الطاقة والماء مختلف الضروريات، إلى جانب أشغال التهوية داخل المواقع وخارجها، قبل تسليمها لأصحابها، واستدرك جميع النقائص التي كانت مطروحة، حيث تم أيضا إنجاز المرافق الضرورية، خاصة المؤسسات التربوية لتتمكن العائلات من تسجيل أبنائها في المدارس القريبة من مقرات سكناتها، وكذا المرافق الخدمية والمحلات التجارية لتكون جاهزة قبل موعد التوزيع.

## مشروع "بنك السكن" يبري النور

ينتظر أن يتم السنة المقبلة تأسيس بنك السكن، الذي يوجد ملفه على مستوى البنك المركزي للاعتماد، حسبما كشف عنه وزير السكن والعمران والمدينة محمد طارق بلعربي مؤخرا، خلال تقديمه لميزانية قطاعة، على مستوى لجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني، بمناسبة عرض حول مشروع قانون المالية لسنة 2023.

ويحمل البنك الجديد تسمية National Housing Bank، ويساهم بنك السكن في "إعطاء ديناميكية ودفع قوية تسمح بتجسيد مختلف البرامج السكنية في آجالها المحددة، نقاشا مع متطلبات المرحلة القادمة التي يطمح فيها القطاع لإنجاز 225 ألف وحدة سكنية" حسب الوزارة.

ش. زهية

## مرسوم جديد لرفع العراقيل

تعليمية وزارية تقضي بتسهيل عملية منح الإعانات للمواطنين، حيث يكفي تقديم تصريح من طرف رئيس البلدية يؤكد فيه بأن القطعة الأرضية المعنية ملك لطالب الإعانة، ليتحصل الأخير عليها، إذ جاء هذا الإجراء، تسهila لعملية الحصول على الإعانة المقدرة بـ 1 مليون دينار، ضمن السكن الريفي الذي يعد أهم صيغة في البرنامج الوطني للسكن.

الشروط التي وضعتها الحكومة مشاركة المستفيد من توفير قطعة أرض تكون ملكه، ومشاركتة في تنفيذ وإنجاز الأشغال، مع إثبات أن دخل الزوجين يقل أو يساوي ست مرات الدخل الأدنى الوطني المضمون.

وحسب بلعربي فإن الدولة الجزائرية مستمرة في سياستها، ولن تتخل عن برامجها الاجتماعية، كما أن السلطات العليا بالبلاد متمسكة بهذا البرنامج والدليل إدراج 225 ألف سكن في قانون المالية لسنة 2023، وكلهم في الصيغة الاجتماعية منها السكن العمومي الإيجاري والريفي.

وقد أولى برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، المتضمن إنجاز 1 مليون وحدة سكنية بين 2020 و2024 أهمية للسكن الريفي، حيث أن 60 بالمائة من هذا البرنامج عبارة عن إعانات للسكن الريفي، وحسب تصريح سابق لوزير القطاع طارق بلعربي، فقد تمت مراسلة الولاة لإطلاعهم بأن القطاع سيقوم بتزويد الولايات بخصص جديدة من إعانات السكن الريفي، إذا تم استهلاك الإعانات السابقة التي منحت لهم.

ولحل إشكالية الوثائق اللازمة لإثبات امتلاك القطعة الأرضية، تم إسهام





## بلماضي لملحة "الجيش" الجزائر بلد كرة القدم والمواهب موجودة إرادة تعدوني للارتقاء بكرة القدم الجزائرية عن طريق المنتخب الوطني



أكد الناخب الوطني جمال بلماضي، أن الجزائر تملك المواهب الكبيرة في عالم كرة القدم، كما تتوفر على كل ما يسهم في تحقيق النتائج والإنجازات.

وقال بلماضي في حوار لملحة "الجيش"، أن الجزائر تبقى بلدا لكرة القدم ولا يمكن لأي كان أن يقول عكس هذا الكلام، غير أنه أشار إلى أن ذلك ينبغي أن يقترن بالعمل والتعاون والتفاني وكل ما يمكن أن يسهم في تحسين الأداء لتحقيق أفضل النتائج والتتويجات، مشدداً على أن "كرة القدم تحتاج إلى عمل قاعدي وتنظيم وتأطير واستقرار".  
وحسب الناخب الوطني فإن الأندية الجزائرية مطالبة دائماً بالاستثمار في التكوين، لافتاً إلى أنه ظل يحاول منذ 2018، في أن أساهم بكل جهد في بناء المنتخب وأن الإرادة تتحدوه للارتقاء بكرة القدم الجزائرية عن طريق المنتخب الوطني.  
وعبر جمال بلماضي بالمناسبة، عن سعادته بالتكريم الذي حظي به من طرف الجيش الوطني الشعبي، والذي اعتبره تشريفاً ومسؤولية ثقيلة في نفس الوقت، لمواصلة تقديم أفضل ما لديه على رأس المنتخب الوطني لتحقيق الأهداف المسطرة. وأكد بلماضي، أن علاقة وجدانية تربطه مع فريق جبهة التحرير الوطني، مؤكداً أن هذا الفريق العريق يعتبر مرجعاً هاماً في تاريخ كرة القدم العالمية، كونه دافع عن القضية الجزائرية خلال الثورة التحريرية المجيدة، وأضاف قائلاً: "أنا احتراماً لا يطأه لاسلامنا، من هنا تستشرف أرواح وأبعاد هذه الرياضة بعيداً عن ميادين المنافسة"، وقابع الناخب الوطني، "أنا أخرج مدرسة رياضية فرنسية على غرار العديد من اللاعبين الذين دافعوا بكل إخلاص وقوة عن الألوان الوطنية وسواصول ذلك مستقبلاً"، قبل أن يستطرد بالقول "أندبتنا مطالبة بالاستثمار دوماً في التكوين طاماً الأمر يتعلق باستمرار لا ينضب من شأنه ضمان مستقبل واعد".  
وعن تنظيم قطر لكوندال 2022، قال بلماضي أن قطر أثبت جدارتها وقدرتها على تنظيمها حتى قبل بدء المنافسة، مؤكداً أنها بطولته ستبقى راسخة في الذاكرة لمدة طويلة.



حسب ذات المصدر.

## ملف قوي لاحتضان الجزائر ل"كان" 2025 سيقدمه في 16 ديسمبر

فيما يتعلق بملف الجزائر لاحتضان نهائيات كأس أمم إفريقيا 2025، أكد الناطق الرسمي لـ"الفاف"، أن هيئة الرئيس جهيد زهيف، بصدد تقديم ملف قوي يوم 16 ديسمبر الجاري، لوضعه على مستوى الاتحادية الإفريقية لكرة القدم، مضيفاً أن الجزائر نهائيات أمم إفريقيا 2025، بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة، خاصة مع الملاعب الجديدة التي ستسجح باستضافة "كان 2025"، مشيراً أيضاً إلى أن "شان 2023"، الذي ستحتضنه الجزائر مطلع العام المقبل، فرصة لاثبات مدى جاهزية الجزائر من ناحية التنظيم والمرافق، وفرصة لبعض اللاعبين من أجل إثبات قدراتهم على الالتحاق بالمنتخب الأول.

ويحقق الفوز، والتأهل إلى نهائيات كأس العالم 2026.

## لاعبون جدد قادمون

كما كشف صالح باي عبود في حديثه، أن المنتخب الوطني سيستفيد من خدمات لاعبين جدد، إذ يعمل الناخب الوطني و"الفاف" على استقدام لاعبين جدد، بتدعيم نوعي وضخ دماء جديدة، وكما تطلبه الجماهير، في إطار تخطيط محكم وتفكير جيد، واستخدام هؤلاء اللاعبين بطريقة عقلانية تجعل من المنتخب يرفع من مستواه أكثر، مضيفاً أنه شيء مشروع أن الجمهور الرياضي يطلب أسماء جديدة، مثل أوليز وعوار وأيت نوري وآخرين، لكن طلبات الجمهور شيء، والواقع واستقدام لاعبين آخرين شيء آخر، حيث يتطلب إجراءات وإرادة من طرف هؤلاء اللاعبين، حتى يكون اندماجهم بسهولة عند التحاقهم بالمنتخب الجزائري، ويستفيد منهم ويقدمون الإضافة له.

قال صالح باي عبود، بأن تجديد المدرب جمال بلماضي، مع المنتخب الجزائري، أمر عادي ومرتب بأمور إدارية، مؤكداً أن بلماضي بعد فترة الإقصاء أمر من الموندنيل، وكل ما حدث حول الموضوع، أدلى بتصريح رسمي على موقع الاتحاد الجزائري لكرة القدم، وأكد مواصلة مقارنته مع المنتخب الجزائري. وأضاف نفس المتحدث، أن بلماضي يواصل مهامه، في إطار استراتيجية وتخطيط واستقرار وديمومة في العمل، بهدف العودة إلى أعلى مستوى، ليكون المنتخب الوطني في الطليعة، مع الأهداف المسطرة للاستحقاقات القادمة، سواء تعلق الأمر بكأس أمم إفريقيا 2023 و2025، وأيضا موندنيل 2026، والتي بدأ العمل من أجلها في الفترة الأخيرة.  
وعن الأهداف الجديدة التي حددتها "الفاف" للمدرب جمال بلماضي مع المنتخب، أكد نفس المتحدث، أنها نفس الأهداف، والمنتخب الجزائري مقبل على نهائيات كأس أمم إفريقيا 2023، ثم 2025، وفي كل مرة المنتخب مطالب بأن يلعب الأدوار الأولى

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن و العمران و المدينة

مديرية التجهيزات العمومية لولاية الجلفة

رقم التعريف الجبائي: 0 002 1701 50020 69 DEP

## إعلان عن إلغاء إجراء رقم : 2022 / 79

بمقتضى أحكام المادة 82 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15 المؤرخ في 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام فان مدير التجهيزات العمومية لولاية الجلفة يعلم مجموع العارضين المهتمين بالإعلان عن طلب العروض رقم 34 / 2022 المتعلق بانجاز الحصة 02: أشغال التهئية الخارجية + شبكة صرف المياه القدرة + الإنارة الخارجية + المغسلة + خزان الماء في اطار انجاز مرقد للعزاب لفائدة الامن الوطني بحاسي بحبح والمعلن عنه في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي BOM و في الجرائد المحور باللغة العربية و L'Algérie Aujourd'hui باللغة الفرنسية بأنه تم إلغاء طلب العروض

ANEP 2216024620

المساء: 2022/12/12

**الأستاذة لطفي فاطمة الزهراء**  
محاضرة قضائية لدى محكمة بئر مراد اريس  
محضر تبليغ التكليف بالوفاة عن طريق النشر  
طبقا للمادة 412 / 04 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

بموجب النسخة التنفيذية لأمر الصادر عن رئيس محكمة بئرمراد اريس بتاريخ 2022/10/18 رقم الترتيب 22/07804

بناء على إجراءات التبليغ المنعقدة من طرفها نحن المحاضرة القضائية الموقعة أثناء المصطف في محضر تبليغ التكليف بالوفاة، المبلغ بتاريخ: 2022/11/23 عن طريق البريد وتبليغ الرسمي للسند التنفيذي والتكليف بالوفاة عن طريق التبليغ المنعقدة بتاريخ: 2022/11/23 وتبليغ الرسمي للسند التنفيذي والتكليف بالوفاة عن طريق التبليغ بالبلدية بتاريخ: 2022/11/23

بناء على الآن الصادر عن السيد رئيس محكمة بئر مراد اريس بتاريخ: 2022/12/01 تحت رقم: 22/9599 والأمر بفتح ملف القضية المدنية رقم 412/04 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

لغذا: الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL DAR AL ALI مملكة من طرف مسيرها العربي من سليلة الكائن مقرها: بسيدي بن سليمان الخراسانية الجزائر والمختارة موطئها لدى مكتبنا في 384 مسكن عمارة 15 رقم 09 مسكن محسن بئرمراد اريس الجزائر

ZHANG YOUNG QUAN الكائن مقرها: بالمعمل 92 تخصص سواسي بئر خدام الجزائر بادع مبلغ الدين المدفوع 77 608 - 009 - 16 حصة عشر مليون وسبعة مائة ألف وتسعة مائة دينار جزائري وسبعة وسبعون سنتيم لغداة الدائن الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL DAR AL ALI

مملكة من طرف مسيرها العربي من سليلة الكائن مقرها: بسيدي بن سليمان الخراسانية الجزائر. بالإضافة إلى مصاريف التفتيش والحق التتاسي والرسوم المحضر القضائي. ونهائيا به مملكة خمسة عشر يوما لغوا، تسري من تاريخ نشر محضر التكليف بالوفاة، في الجريدة والألافت عليه بكتابة الطريق القانونية الأستاذة لطفي فاطمة الزهراء

الحجرة القضائية

المساء: 2022/12/12

CL- 19 / 12

**مكتب التوثيق للأستاذ / بكلي نور الدين**  
الكائن بحي بوسحافي (E) قطعة رقم: 24 باب الزوار ولاية الجزائر

**- إيجار تسير حر -**

بموجب عقد حرر بمكتبنا بتاريخ: 2022/12/11، قيد التسجيل،  
أجر السيد / دودو محمد ودودو دحمان على وجه التصرف الحر  
للسيد / دودو باحمد، قاعدة تجارية بجميع عناصرها المادية  
والمعنوية، معدة للبيع الخردوات والعقاقير مستقلة بالعنوان التالي:  
11 شارع طرابلس زاوية شارع لمورسير رقم 2 حسين داي ولاية  
الجزائر، لمدة سنة واحدة مغلقة، يبدأ سريان مفعولها من تاريخ  
2023/01/01 بأتاوة شهرية قدرها: 10.000.00 دج.

تودع مستختان من هذا العقد بمركز السجل التجاري لولاية الجزائر.  
لإعلان الموقح /

المساء: 2022/12/12

CL- 18 / 12

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**  
ولاية سطيف  
دائرة: بني ورثيلان  
بلدية: بني ورثيلان  
مكتب الجمعيات  
رقم: 2022/106

**وصل تسجيل التصريح**  
**بتجديد الهيئة**  
**التشغيلية لجمعية**  
**مجالية**

طبقا لأحكام القانون رقم 06/12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 2012/01/01 المتعلق بالجمعيات

تم هذا اليوم: 07 ديسمبر 2022 تسليم وصل تسجيل التصريح بتجديد الهيئة التنفيذية للجمعية المحلية المسماة:

**جمعية نشاطات الشباب لدار الشباب بلدية بني ورثيلان .**

المسجلة تحت رقم: 49 بتاريخ: 2018/02/12.

الكائن مقرها في دار الشباب بلدية ورثيلان - مركز-  
ترأسها السيد (ة): بوسعدية داود. تاريخ ومكان الميلاد:  
03 - 06 - 1985 بني ورثيلان.

المقيم بـ: قرية فانتيكات بلدية بني ورثيلان.

**رئيس المجلس الشعبي البلدي**

المساء: 2022/12/12

CL- 17 / 12



## سنة ثالثة من الإنجازات تحت قيادة الرئيس تبون الجزائر الجديدة.. وفاء بالعهد وثورة رباعية الأبعاد

### سيرة بلعمرى

كرامة المواطن معركتي.. أحصوا أنفسكم بالفقراء.. عنوان كبير لعشرات الروايات التي أطلقها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، على عدة مستويات وجهات، هي روايات اختصرها الرئيس، الزمن فتحتكم في مدة ثلاث سنوات من توليه مهمة تسيير شؤون الدولة، أن يحقق أهداف ثورة رباعية الأبعاد، سياسية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية، ما كان لمواطن جزائري أن يؤمن أو يتنبأ بإمكانية تحقيقها شهر ديسمبر 2019 نظرا للمؤثرات الاقتصادية والمالية التي كانت جميعها تحمل اللون الأحمر عندما تسلم حكم البلاد.

رئيس الجمهورية الذي انتزع ثقة 58% من الهيئة الناخبة في الجزائر منذ ثلاث سنوات بالتمام والكمال، اليوم، تمكن من اكساح قلوب الجزائريين في شعبية واسعة ومكانة خاصة، تعكسان عودة الثقة بين الحاكم والحكوم، فقد تميز عن سابقه من الرؤساء في كيفية تسيير شؤون الدولة ودواليب الحكم، فقد حرص الرئيس ونجح أن يوضح مختلف مناحي التسيير برمزية غابت عنها منذ عقود، مؤكدا أن المشروع الإصلاحى التكمالى الذى يحمله الرئيس اكتملت أسسه وقواعده، والجزائر الجديدة أصبحت واقعا لا يختلف عليه اثنان.

فجزائر اليوم التي تتجه بخطى موشوقة في اتجاه مصاف الدول الاقتصادية، تتمتع باستقرار سياسى واجتماعى وبناء مؤسساتى متين، وبسيادة القرار المتحرر من كل مديونية خارجية، تستميت في الذود عن تاريخها ومكانتها الدولية بقوة محورية اقليميا، وتعمل بثبات بقيادة رئيس منتخب جامع للوصول إلى تنمية متكاملة انطلاقا من مواردها المادية والبشرية.

نعم، لا يختلف اثنان في أن الجزائر الجديدة أصبحت واقعا، وأن ما تشهده بعد ثلاث سنوات من تسيير الرئيس تبون، هو مسار خطوات ثابتة وقاعدة صلبة لثورة حقيقية وتطور كبير وتحولات جذرية تجلت في جميع مناحي الحياة وعلى جميع المستويات الداخلية والخارجية. ثلاث سنوات هي فترة وجيزة جدا وحق أعمار الدول، خاصة إذا كانت قد تخللتها ستائن من جاذبة ووباء أتى على الأخضر واليابس في دول طاملا تسفتت في خاتمة الاستلام المتقدمة، إلا أن الجزائر -وفي وضع دولي مأزوم- تمكنت من صناعة الاستثناء، ورست الإيمان في التمسك بولع جزائريا، فالجزائر بقيادة الرئيس تبون تمكنت من رفع راية القطيعة عالميا مع العهد القديس، فالتابع لحظاتها الجزائر الجديدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يفض عند حقيقة لا ينكرها سوى جاحد أو متأمر، مفادها أن الجزائر تعرف ثورة حقيقية تجلت من خلال استعادة الدولة لهيبتها بوضع بناء مؤسساتى جديد لا مكان فيه للمال الفاسد، ولا تزواج بين المال والسياسة، والتعميل فيه لجميع الفئات، فيعد برلمان بإطارات وطنية وكفاءة، وولايات وبلديات على نفس الشاكلة، أعقبها الرئيس خلال سنة 2022 بتشكيل المجلس الأعلى للشباب والمجلس الأعلى للمجتمع المدني.

إصلاحات سياسية سارت جنبا إلى جنب مع إصلاحات اقتصادية أيقظت مشاريع عملاقة ظلت نائمة لعقود من الزمن، ثورة وتحويل جذري تعيشه الجزائر، اتخذنا من تعزيز السياسة الاجتماعية أحد ركائزها، وترجمتها إجراءات عملية وقرارات حاسمة من الرئيس تبون لحماية الطبقات الشابة، فكانت هذه السياسة، السبيل لعودة الثقة بين الحاكم والحكوم، فضلا على أشواق قطعها الجزائر في معارضة الفساد والتحول الرقسي، ناهيك عن استرجاع الجزائر مكانتها على الصعيد الدولي بفضل دبلوماسية استباقية وهادئة تحت قيادة الرئيس تبون، الذي لا مكان في قاموسه الدبلوماسي سوى للشباب على المواقف عندما يتعلق الأمر بنصرة القضايا العادلة، والندية والاحترام المتبادل في التعامل عندما يتعلق الأمر بسيادة الجزائر وكرامتها وكرامة مواطنيها في علاقاتها بالجمع الدولي مما اختلعت أحداثه.

الرئيس تبون ورغم ظروف الجائحة التي استبكت ستائن كاملتين من عهده الرئاسي، لم يفرغ من الوض الذي استلم فيه البلاد، إلا أنه لم يتردد في كسر القاعدة الاقتصادية، بإقرار أربع زيادات والخامسة على الأياد في أجور الجزائريين خلال ستين، ناهيك عن إقرار منحة للبطالة كسابقة في الدول الإفريقية والغربية، تسيدا لاختياره صف الفئات الهشة والغلوب على أمرهم.

الجزائر الجديدة، التي تنعم بمقاييس الدول الكبرى من حيث الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان بشهادة أعنتى الديمقراطية، بحسب لها اليوم ألف حساب، ومن يريد إجابة يسأل رئيس الوزراء الأسباني أو يلتفت إلى وضع وحال الجارة الغربية التي أرادت الاستعواء بالكيان الصهيوني، أو يعود لكلمة الرئيس خلال افتتاحه أشغال الدولة الأخيرة للفترة العربية، والتي سجل فيها التاريخ للجزائر كلمة رئيس قال فيها للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، فلم يسلم منها أمين عام الأمم المتحدة غوتيريس الذي وقف عند حقيقة عجز هيئته بجمع أذرعها، عن حماية الشعب الفلسطيني.

الجزائر الجديدة التي أرسى دعائمها الرئيس تبون، توحدت مؤسسات الدولة جميعها، فلا صراع أجنحة تملأها كان يسوق في الماسي، ولا تسابق ولا تناحر وجميع المؤسسات تترك أذوارها بداية من مؤسسة الرئاسة الكبار، فالجزائر التي حققت الصالحية بين الفلسطينيين وعبت وساطات في راب صدع بعض الدول بحلول سياسية، أصبحت محجا لعديد القادة والرؤساء، وسيدة قراتها يدها وحاضرها، ومستقبلها مضمون بالتعاقد الشعبي واسع حول رئيس شرعي منتخب ومؤسسات دولة قادرة على مواصلة المسار لتحقيق المعجزة.

## في عملية نوعية لقوات الجيش بتيبازة القضاء على 3 إرهابيين واسترجاع أسلحة وذخيرة

تمكنت قوات الجيش الوطني الشعبي من القضاء على 3 إرهابيين واسترجاع كمية من الأسلحة والذخيرة، في عملية نوعية بجبل قوراية بالقطاع العسكري بتيبازة بالناحية العسكرية الأولى، أمس، حسب ما أورده بيان لوزارة الدفاع الوطني.

ب. م



ونوه بيان وزارة الدفاع الوطني، إلى أن هذه "النتائج الإيجابية والحاسمة لمختلف وحدات الجيش الوطني الشعبي تأتي لتؤكد، دوما، على عزم وإصرار قواتنا المسلحة على القضاء على ظاهرة الإرهاب في بلادنا".

إرهابيين وتوقيف إرهابي آخر، كما تمكنت هذه العملية النوعية من استرجاع مسدسين رشاشين من نوع "كلاشنيكوف" وبندينيتين مضخيتين، أربعة مخازن ذخيرة، ثلاثة نظارات ميدان، هاتف نقال وأغراض أخرى.

وأوضح البيان، أنه في إطار مكافحة الإرهاب وإثر عملية بحث وتمشيط بجبل قوراية بالقطاع العسكري بتيبازة بالناحية العسكرية الأولى، تمكنت أمس الأحد 11 ديسمبر 2022، مفارز من الجيش الوطني الشعبي من القضاء على ثلاثة

## إثر وعكة صحية مفاجئة أغنية الشعبي تفقد عزيزو رايس

واضحة في الفن الشعبي الجزائري".  
المرحوم عزيزو رايس من مواليد عام 1954، كان ينتمي إلى جيل من فناني الغناء الشعبي الذين عرفوا نجاحا كبيرا في بداية سنوات 1970. واشتهر بنجاحه الشعبي في إحياء الحفلات الساحلية مثل الأعراس وبتسجيلاته، كما نال أعجاب الجمهور بقدرة أدائه وصوته. كما عرف المرحوم النجاح في تأديته للعديد من القصص والأغاني مثل "غانو" و"زونية"، ومنذ بضعة أعوام لم يكن يظهر على خشبة إلا نادرا.



ن. ج

انتقل إلى رحمة الله مطرب الفن الشعبي المشهور عزيزو رايس، عن عمر يناهز 68 عام، إثر وعكة صحية مفاجئة، حسب ما علم من عائلته.  
بهذه المناسبة الأليمة، بعثت وزيرة الثقافة والفنون صورية مولوجي رسالة تعزية لأهل الفقيد، عبرت فيها عن حزنها وأساها لفقدان أحد أعمدة الأغنية الشعبية في الجزائر، وكتبت "الفقيد كان يعتبر أحد رموز الأغنية الشعبية في الجزائر، إذ يحسب أكثر الفنانين القدامى الذين كان لهم بصمات

يرتقب أن يدخل مشروع محطة تحلية مياه البحر بلبلدية المرسى شرق سيكيدة، حيز الاستغلال نهاية ديسمبر الجاري.  
وفقا لرئيس مصلحة حفظ الموارد المائية بمديرية الموارد المائية لولاية سيكيدة سليم زوريس فإن هذا المشروع الكائن بمنطقة التامة بلبلدية المرسى رصد لإنجازه حوالي 1.6 مليار دج، ويتربع على مساحة 3 هكتارات وتقدر مآقته الانتاجية بـ 6 آلاف متر مكعب يوميا، وأكد زوردي أن هذه المحطة ستعمل على تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب لفائدة سكان بلدية المرسى المقدر عددهم بحوالي 5 آلاف نسمة، لافتا إلى أنها ستكون من مضاعفة إنتاج ماء الشرب بهذه البلدية من جهة، وتلبية طلب السياح خلال فصل الصيف من جهة أخرى.  
وتحرص السلطات المحلية على استلام هذا المشروع قبل نهاية السنة الجارية، لما له من أهمية في تزويد المنطقة بالمياه الصالحة للشرب، مع الإشارة إلى أن هذه المحطة هي الثانية بالولاية بعد تلك التواجدة بالمنطقة الصناعية الكبرى والتي تقدر طاقتها الإنتاجية بـ 100 ألف متر مكعب يوميا وتزود عدة بلديات.

ن. س

## قتيل و128 جريح في 24 ساعة

توفي شخص وأصيب 128 آخرون بجروح مختلفة ومتفاوتة الخطورة، وذلك إثر وقوع عدة حوادث مرور عبر ولايات الوطن خلال 24 ساعة الأخيرة، حسب حصيلة أوردها، أمس، مصالح الحماية المدنية. وأضاف المصدر أن وحدات الحماية المدنية قامت خلال نفس الفترة بتقديم الإسعافات الأولية لـ 4 أشخاص أصيبوا باختناق بفاز أحادي أكسيد الكربون المتسرب من مختلف أجهزة التدفئة في ولايتي تيزي وزو والنعامة، حيث تم التكفل بالضحايا بعين المكان وتحويلهم إلى المصالح الاستشفائية المحلية.  
في ذات السياق، تدخلت ذات المصالح بولاية الجزائر من أجل نقل شابة تبلغ من العمر 20 سنة توفيت اختناقا بفاز المدينة داخل منزلها الكائن بحي 140 سكن ببلدية الرويبة، إلى المستشفى المحلي، كما قامت عناصر الحماية المدنية بنقل عاملين توفوا وآخر في حالة صدمة إلى المستشفى المحلي، وذلك بعد تعرضهما لصعقة كهربائية أثناء عملية أشغال تزيين بالمكان المسمى مقبرة الشهداء ببلدية غليزان.

م. ي

### سيكيدة

### تشغيل محطة

### تحلية مياه

### البحر المرسى

### قريبا

### ن. س

## عرقاب يشارك في اجتماع المجلس الوزاري لـ"أوابك"

## دراسة تطورات سوق النفط العالمية

يشارك وزير الطاقة والتأجير محمد عرقاب اليوم عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد، في أعمال الاجتماع التاسع بعد المائة لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك".

كما سيكون وزرا أوابك خلال هذه الجلسة، على النقاشات المدرجة في جدول الأعمال ودراسة القضايا التنظيمية وتقييم أنشطة هذه المنظمة، وفقا لما أورده بيان للوزارة.

كما سيكون تطورا أوضاع السوق النفطية العالمية والتضخيم لمؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر "قطر 2023" على جدول أعمال هذا الاجتماع الوزاري.

للإشارة، تأسست أوابك في عام 1968 من قبل الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية. وانضمت الجزائر إليها في عام 1970. وتتكون من 10 دول أعضاء، ومقرها الكويت، وتهدف إلى تنسيق سياسات الطاقة للدول العربية بهدف تعزيز تنميتها الاقتصادية على المستوى الإقليمي، وكذلك التعاون في مجال تنمية النفط والمشاريع المشتركة والتكامل الإقليمي.

ح. ح

## الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية

باجود ينصب المدير العام الجديد  
أشرف وزير النقل، كمال بلجود، أمس، بمقر الوزارة، وبمواظفة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على تنصيب عاج بوعوني مديرا عاما للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، خلفا لتكريم عياش الذي كان يشغل منصب المدير العام بالنيابة للشركة، وأشار بيان لوزارة النقل أن حفل التنصيب حضره إطرار من الوزارة.

ح. ح

## التلفزيون الجزائري وزير الاتصال يشرف على تنصيب نذير بوقايس مديرا عاما

أشرف وزير الاتصال، محمد بوسلماني، أمس، على تنصيب نذير بوقايس مديرا عاما للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، خلفا لشعبان نواكلا. وكان بوقايس قد شغل منصب مدير الأخبار بالمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري.

ي. ن

## عين الدفلى هيئة هولندية ترزور وحدة تحويل البطاطس

قام وفد من المنظمة الهولندية "يوم نيتيلاند سنير أكسبرت"، أول أمس، بزيارة إلى وحدة تحويل البطاطس بولاية عين الدفلى في إطار "برنامج الدعم التقني الهادف إلى تحسين الإنتاج".

وأبرز ممثل المنظمة بالجزائر، خالد بن شعلال أن الهدف من هذه الزيارة الأولى من نوعها يتمثل في "السماح للمستثمرين الناشطين في مجال تحويل البطاطس، الاستفادة من الخبرة الهولندية لتحسين الإنتاج"، مشيرا إلى تسجيل هذا البرنامج في إطار اتفاقية الشراكة البرمجة بين الجزائر وهولندا بهدف تقديم الدعم التقني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من القطاع الخاص، الناشطة في مجالات استثمارية مختلفة على غرار الفلاحة والصناعة التحويلية والبيئة والسياحة.

م. ي